-1-

الحرية مجرد كلمة أخرى...

لكي تصبح أية طريقة تفكير سائدة، لا بد لها من جهاز مفهوماتي متكامل، يحتكم إلى حدوسنا ودوافعنا وقيمنا ورغباتنا الفردية، إضافة إلى الإمكانات المتأصلة في العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه. إذا كان هذا الجهاز ناجحا، فإنه يتجذر في صلب مفهوم الفطرة السليمة والرأي السديد، بحيث يؤخذ بدهيا على عواهنه ولا يبقى عرضة المساءلة والتفنيد. مؤسسو الفكر الليبرالي الجديد اتخذوا الكرامة الإنسانية والحرية الفردية مثالين سياسيين رئيسين يتمحور حولهما جهازهم المفهوماتي، واعتبروهما «القيمتين المركزيتين للحضارة». وقد كان اختيارهم صائبا وحكيما، فهذان المثالان بالفعل لا يقاومان من حيث فتنتهما وقدرتهما على الإقناع. كما اعتبروا أن هاتين القيمتين لا تتهددهما فقط الفاشية والشيوعية والديكتاتوريات المختلفة، بل أيضا كل أشكال وصيغ تدخل الدولة، التي تحل الأحكام الجمعية محل حرية الأفراد في الاختيار.

يتمتع مفهوما الكرامة والحرية الفردية بحد ذاتهما بقدر كبير من السطوة والجاذبية، فكلاهما شجع وشرعن قوى المعارضة وحركات المنشقين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قبل نهاية الحرب الباردة؛ وكلاهما كان وراء تحرك الطلاب في ساحة تيانمن في العاصمة الصينية بيجينغ. وقبل ذلك في عام 1968، كانت الحركات الطلابية التي اجتاحت

العالم ـ من باريس وشيكاغو إلى بانكوك ومكسيكو ـ قامت جزئيا بفعل سعي مماثل لتحقيق قدر أكبر من حريتي التعبير والاختيار الشخصي. ويمكن القول عموما إن هذين المثالين يجتذبان كل الأفراد الذين يثمنون عاليا القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

في السنوات القليلة الماضية لعبت فكرة الحرية، المتجذرة أصلا في عمق التقاليد الأميركية، دورا بارزا في حياة الولايات المتحدة المعاصرة. فقد فسر العديد من الأميركيين لفورهم أحداث 11 أيلول/ سبتمبر باعتبارها هجوما على الحرية. كتب الرئيس بوش مثلا في الذكرى السنوية لذلك اليوم البغيض: «إن عالما يسوده السلام وتزدهر فيه الحرية يخدم المصالح الأميركية بعيدة ـ الأمد، ويعكس ديمومة المثل الأميركية الثابتة، ويوحد حلفاء الولايات المتحدة في العالم». «والإنسانية اليوم تحمل في يدها فرصة منح الحرية نصرها المبين على أعدائها القدامى»، اختتم بوش خطابه، «والولايات المتحدة ترحب بالمسئوليات الملقاة على عاتقها لحمل هذه الرسالة العظيمة». بعد ذلك بفترة وجيزة، صدرت وثيقة «استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة»، وتضمنت اللغة ذاتها؛ ثم قال بوش لاحقا: «الحرية هبة الله القدير لكل رجل وامرأة في هذا العالم»، وأضاف: «إن على الولايات المتحدة كأكبر قوة على وجه الأرض واجب العمل على نشر الحرية»[1].

عندما ثبت قصور كل الأسباب الأخرى لتبرير شن حرب استباقية على العراق، احتكم الرئيس إلى فكرة أن الحرية الممنوحة للعراق تشكل بحد ذاتها مبررا كافيا للحرب: لقد أصبح العراقيون أحرارا، وهذا كل ما يهمهم. لكن ما نوع تلك «الحرية» التي يجري تصورها واستحضارها هنا،

على اعتبار «أن الحرية»، كما لاحظ الناقد الثقافي ماثيو ارنولد بفطنة قبل أمد بعيد، «حصان رائع نمتطية، ولكن نمتطيه إلى وجهة محددة»[2]. ترى، إلى أية وجهة يفترض بالشعب العراقي امتطاء حصان الحرية الذي أهدي إليهم بقوة السلاح؟

قدمت إدارة بوش إجابتها في 19 أيلول/ سبتمبر 2003، عندما أصدر بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف الموقتة، أربعة أوامر تضمنت «خصخصة كل المشاريع العراقية العامة بشكل كامل، وإعطاء الشركات الأجنبية حقوق الملكية الكاملة لمشاريعها وأعمالها في العراق، والحرية الكاملة في تحويل أرباحها خارج العراق... وفتح البنوك العراقية أمام السيطرة الأجنبية، والمساواة الكاملة في التعامل بين الشركات الوطنية والأجنبية... وإزالة كل العوائق تقريبا أمام حرية التجارة»[3]. تطبق هذه الأحكام في المجالات الاقتصادية كافة، بما فيها قطاعات الخدمات العامة، والخدمات المالية والصناعية والنقل والبناء ووسائل الإعلام. وحده قطاع النفط أعفي من هذه الأحكام (ربما لأهميته الجيوسياسية، ومكانته الخاصة كمنتج حقيقي للدخل القومي القادر على دفع تكاليف الحرب). من الجهة المقابلة، تم فرض قيود مشددة على سوق العمل، فمنعت الإضرابات عمليا في كل القطاعات المفتاحية في الاقتصاد العراقي، وحددت حقوق الانضمام إلى نقابات العمال. كما تم فرض نظام ضريبي تنازلي إلى ابعد الحدود (تطبيقا لخطة طموحة للإصلاح الضريبي طالما طالب المحافظون بتطبيقها في الولايات المتحدة نفسها).

جادل البعض في أن هذه الأحكام تنتهك بنود اتفاقيتي جنيف والهيغ، لأن سلطة الاحتلال مفوضة بحماية، لا بيع، أصول وثروات البلد المحتل[4].

قاوم بعض العراقيين فرض ما أسمته مجلة الايكونومست نظام «الحلم الرأسمالي» على العراق، وانتقد أحد أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة، التي عينتها الولايات المتحدة، فرض «أصولية السوق الحر» ، واعتبرها «منطقا خاطئا يتجاهل التاريخ»[5]. في الواقع، قد تكون أحكام بريمر غير شرعية لدى فرضها من قبل سلطة احتلال، لكنها تصبح شرعية إن ثبتتها وصادقت عليها حكومة «ذات سيادة» . أُعلن فيما بعد أن الحكومة الانتقالية، التي عينتها الولايات المتحدة أيضا، والتي تسلمت مقاليد الحكم من سابقتها في نهاية حزيران/ يونيو 2004، تتمتع «بالسيادة»، لكن سلطتها اقتصرت على تثبيت القوانين القائمة. وقبل عملية تسليم السلطة إلى الحكومة الانتقالية، ضاعف بول بريمر عدد القوانين الخاصة بمواصفات وقواعد السوق الحر وحرية التجارة في العراق بأدق تفاصيلها (كالقضايا التفصيلية المتعلقة بقوانين حقوق النشر والتأليف وحقوق الملكية الفكرية) ، معبرا عن أمله في أن تتخذ هذه الترتيبات المؤسساتية «زخما وحياة ذاتية»، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان عكسها وتغيير وجهتها[6].

حسب النظرية الليبرالية الجديدة، كانت أنواع التدابير والإجراءات التي وضعها بريمر ضرورية وكافية لخلق الثروة، وبالتالي تحسين الصالح العام للشعب العراقي بكليته. فالافتراض بأن الحريات الفردية تصونها حرية السوق وحرية التجارة ملمح أساس للتفكير الليبرالي الجديد، الذي هيمن لفترة طويلة على موقف الولايات المتحدة من بقية دول العالم[7]. إن ما سعت أميركا إلى فرضه بالقوة في العراق كان بوضوح إيجاد جهاز دولة تتلخص مهمته الرئيسة في توفير الشروط الملائمة لتسهيل تراكم رأس المال الربحي، المحلي والأجنبي في آن معا. سوف أطلق على جهاز

الدولة هذا اسم الدولة الليبرالية الجديدة، التي تتميز بأن الحريات التي تجسدها تعكس مصالح أصحاب الأملاك الخاصة، ورجال الأعمال، والشركات متعددة الجنسيات، ورأس المال الاستثماري. لقد دعا بريمر العراقيين، باختصار، إلى امتطاء حصان الحرية والتوجه مباشرة إلى حظيرة الليبرالية الجديدة.

من الجدير بالذكر أن التجربة الأولى لتشكيل دولة ليبرالية جديدة قامت في تشيلي، بعد انقلاب بينوشيه في «11 أيلول/ سبتمبر الأصغر» عام 1973 (أي قبل ثلاثين سنة تقريبا من يوم إعلان بريمر طبيعة النظام الذي سيجري تنصيبه في العراق). قام انقلاب بينوشيه، على حكومة سلفادور أليندي المنتخبة ديمقراطيا، بتحريض من نخب المال والأعمال المحلية التي تهددت مصالحها بتوجه أليندي نحو الاشتراكية، وبدعم من الشركات الأميركية الكبيرة، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، ووزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر شخصيا. قمع الانقلاب بعنف متناه كل الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية اليسارية، وفكك أشكال وصيغ التنظيمات الشعبية (مثل المراكز المجتمعية للرعاية الصحية في الأحياء الفقيرة) كافة؛ و«حرر» سوق العمل من كل الضوابط والقيود المؤسساتية (كسلطة نقابات العمال، مثلا). لكن المشكلة كانت تتركز حول كيفية إنعاش الاقتصاد المتوقف كلية عن العمل، فقد فشلت سياسات الاستعاضة عن الاستيراد (برعاية الشركات الوطنية، سواء عبر تقديم الدعم الحكومي المباشر أو الحماية الجمركية)، وساءت سمعتها بعد أن هيمنت على محاولات أميركا اللاتينية تحقيق التطوير الاقتصادي، خصوصا في تشيلي، حيث لم تعمل أبدا على ما يرام. ومع

تفاقم أزمة الركود الاقتصادي التي عاشها العالم برمته آنذاك، كان لابد من إيجاد مقاربة جديدة.

تم استدعاء مجموعة من الاقتصاديين ـ عرفت باسم «أولاد شيكاغو»، بسبب ارتباط أفرادها بالنظريات الليبرالية الجديدة لملتون فريدمان، الذي كان يدرس الاقتصاد في جامعة شيكاغو ـ وطلب منهم المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد التشيلي. وقصة اختيارهم طريفة لدرجة تستحق ذكرها، فقد موّلت الولايات المتحدة منذ الخمسينات تدريب اقتصاديي تشيلي في جامعة شيكاغو، ضمن برنامج يهدف إلى مقاومة التوجهات اليسارية في أميركا اللاتينية أثناء الحرب الباردة. وقد هيمن الاقتصاديون المتدربون في شيكاغو على الجامعة الكاثوليكية الخاصة في العاصمة سنتياغو، حيث نظمت نخب المال والأعمال مقاومتها لسياسات أليندي في أوائل السبعينيات، من خلال تجمع يسمى «نادي الاثنين». موّل رجال الأعمال أبحاث الاقتصاديين عبر العديد من معاهد البحث، وقامت بين الطرفين علاقات عمل قوية. في عام 1975 وبعد إزاحة الجنرال غوستافو لي، منافس بينوشيه على السلطة وأحد أتباع المدرسة الكينزية في الاقتصاد، أدخل بينوشيه اقتصاديي شيكاغو إلى حكومته، وكانت أولى مهامهم التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. عمل اقتصاديو شيكاغو مع صندوق النقد الدولي على إعادة هيكلية الاقتصاد التشيلي وفق نظرياتهم، فعكسوا كل عمليات التأميم، وخصخصوا الأصول العامة، وفتحوا الموارد الطبيعية (صيد السمك، والأخشاب، إلخ..) أمام الاستثمارات الخاصة والاستغلال المفتوح وغير المقيد (في أحيان كثيرة تعاملوا بقسوة متناهية مع مطالب السكان الأصليين)، ثم خصخصوا

قطاع الضمان الاجتماعي، وسهلوا توظيف الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتحقيق قدر أكبر من حرية التجارة. كذلك ضمنت الدولة حق الشركات الأجنبية في تحويل أرباحها من الأعمال والمشاريع في تشيلي إلى الخارج، وانتهجت سياسة نمو تعتمد على التصدير لا على تحديد الاستيراد أو الاستعاضة عنه. وكما في نفط العراق، تم استثناء قطاع واحد احتفظت الدولة بملكيته، النحاس، وهو الثروة الطبيعية المفتاحية في تشيلي. وقد ثبتت محورية هذا القطاع بالنسبة إلى حيوية الميزانية، إذ انسابت عائدات بيع النحاس حصريا إلى خزائن الدولة. لكن النهضة الفورية للاقتصاد التشيلي من حيث معدلات النمو، وتراكم رأس المال، والنسب المرتفعة لعائدات الاستثمارات الأجنبية، بقيت قصيرة الأمد، وما لبثت الأمور أن تدهورت كلية في أزمة الديون التي عاشتها أميركا اللاتينية عام 1982. كانت النتيجة اتباع منهجية أكثر براغماتية، وأقل أدلجة في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة في السنوات اللاحقة. وقد وفر كل ذلك، بما فيه القدر الأكبر من البراغماتية، دلائل مفيدة أثبتت فعاليتها في دعم التحول التالي نحو الليبرالية الجديدة في كل من بريطانيا (تحت حكم ثاتشر) والولايات المتحدة (تحت حكم ريغان) في الثمانينيات. وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها تطبيق تجربة وحشية في الأطراف، وتحويلها إلى نموذج لتشكيل وصياغة السياسات في المركز (تماما كما هو الحال في تجربة نظام الضريبة الثابتة، الذي اقترحته مراسيم بريمر في العراق)[8].

إن حقيقة حدوث عمليتي إعادة هيكلة أجهزة الدولة، في زمنين مختلفين، ومكانين متباعدين، وبطريقتين متشابهتين إلى هذا الحد،

وتحت التأثير القسري للولايات المتحدة في كل حالة، يشير إلى احتمال أن تكون القوة الإمبريالية الأميركية الغاشمة وراء الانتشار السريع لصيغ الدولة الليبرالية الجديدة في أنحاء العالم كافة، منذ أواسط السبعينيات وحتى الآن. مع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن هذا الأمر بدون أدنى شك حدث مرارا على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، كما يشير البعد المحلي في التحول التشيلي إلى الليبرالية الجديدة. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لم ترغم مارغريت ثاتشر على اتخاذ المسار الريادي الذي انتهجته عام 1979 في تبنيها الليبرالية الجديدة؛ ولم تجبر الولايات المتحدة الصين على اتباع المسار الليبرالي عام 1978. كما لا يمكن بسهولة عزو التحركات الجزئية باتجاه الليبرالية الجديدة في الهند خلال الثمانينيات، وفي السويد في أوائل التسعينيات، إلى اليد الطولى للقوة الإمبريالية الأميركية. إن التطور الجغرافي المتفاوت وغير المنتظم لليبرالية الجديدة على المسرح العالمي كان بالتأكيد عملية بالغة التعقيد، استلزمت أحكاما وقرارات متعددة، وترافقت مع الكثير من الفوضى والارتباك. لماذا، إذن، حدث التحول الليبرالي الجديد، وما هي القوى التي جعلته مهيمنا إلى هذا الحد داخل الرأسمالية العالمية؟

لِمَ التحول الليبرالي الجديد؟

إن إعادة هيكلة صيغ الدولة وأشكال العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، صممت خصيصا كي تمنع العودة إلى الظروف الكوارثية التي هددت النظام الرأسمالي إلى درجة خطيرة خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات. كما صممت لتمنع ظهور المنافسات الجيوسياسية مجددا بين الدول، نظرا لأن تلك المنافسات أدت فعليا إلى نشوب الحرب.

على الصعيد الداخلي، كان لا بد أيضا من إقامة نوع من التسوية الطبقية بين رأس المال وقوة العمل لضمان الهدوء والسلم المحليين. ولعل خير مثال على طريقة التفكير السائدة آنذاك نص بالغ الأهمية والتأثير نشره عالما الاجتماع البارزان، روبرت داهل وتشارلز ليندبلوم، عام 1953، وجادلا فيه بأن الرأسمالية والشيوعية بصيغتيهما الأصليتين فشلتا كلية، وأن الحل المستقبلي الوحيد يكمن في إيجاد الخلطة المناسبة من مؤسسات الدولة والسوق الاقتصادي والهيكليات الديمقراطية، التي تضمن السلام والاستقرار والرفاه للجميع[9]. على الصعيد الدولي، نشأ نظام عالمي جديد من خلال «اتفاقات بريتون وودز»، وعبر إنشاء مؤسسات دولية مختلفة، كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنك التسويات الدولية في مدينة بازل، تسعى كلها إلى المساعدة على استقرار العلاقات الدولية. وقد شجع النظام الجديد حرية التجارة بمختلف السلع والبضائع وفق نظام نقدي يعتمد معدلات صرف ثابتة، تقوم أساسا على قابلية تحويل الدولار الأميركي إلى ذهب بأسعار ثابتة. ولأن معدلات الصرف الثابتة لا تتوافق مع حرية تدفق رأس المال، التي بدا واضحا أن لا مفر من إبقائها تحت السيطرة، تحتم على الولايات المتحدة السماح بحرية تدفق الدولار خارج حدودها، كي يؤدي وظيفته كعملة الاحتياط النقدي العالمي. والمعروف أن هذا النظام برمته قام في ظل الحماية العسكرية الأميركية، ولم يضع حدودا أمام امتداده العالمي إلا الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت في أوربا مجموعة متنوعة من الأنظمة الاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطيات المسيحية، ودول الاقتصاد

الموجه. وتحولت الولايات المتحدة ذاتها إلى صيغة الدولة الليبرالية الديمقراطية، في حين أقامت اليابان، تحت إشراف الولايات المتحدة المباشرة، جهاز دولة ديمقراطي صوريا، لكنه عمليا عالي البيروقراطية، وفوضته سلطة الإشراف على عملية إعادة إعمار الدولة. كان القاسم المشترك بين كل صيغ الدولة المتنوعة هذه القبول بأن واجب الدولة تركيز جهودها لتحقيق العمالة الكاملة، والنمو الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية لكل مواطنيها، إضافة إلى وجوب استخدام سلطة الدولة بحرية، سواء للعمل جنبا إلى جنب مع عمليات السوق الاقتصادي، أم للتدخل المباشر في عمل تلك الأسواق، أو حتى الاستعاضة عنها إذا لزم الأمر، لتحقيق تلك الأهداف. وتم فعليا استخدام السياسات المالية والنقدية على نطاق واسع للتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية، وضمان حد معقول من العمالة الكاملة، وهو ما اصطلح على تسميته بالمدرسة الاقتصادية «الكينزية». كما جرى تقديم «تسوية طبقية» عامة بين رأس المال والعمل كضامن مفتاحي للسلام والاستقرار المحليين، فتدخلت الدولة بفاعلية في السياسة الصناعية، وفرضت معايير الأجر الاجتماعي عبر إنشاء أنظمة رفاه ورعاية اجتماعية متنوعة (كالرعاية الصحية والتعليم وما شابه).

في الوقت الراهن، تعرف صيغة التنظيم السياسي ـ الاجتماعي هذه باسم «الليبرالية المتجذرة»*، إشارة إلى أن ثمة بيئة ناظمة، وشبكة قيود سياسية واجتماعية، تطوق عمليات السوق الاقتصادي ونشاطات الشركات ورجال الأعمال التجارية، فتكبح جماحها حينا، وتقودها في أحيان أخرى ضمن استراتيجية صناعية واقتصادية رائدة[10]. لم يكن من غير

* أو الثابتة والراسخة (Embedded)

الشائع، مثلا، أن تقود الدولة عملية التخطيط الاقتصادي، وتمتلك في بعض الحالات (كما في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) قطاعات اقتصادية مفتاحية (مثل الفحم والفولاذ وصناعة السيارات). والمشروع الليبرالي الجديد يسعى تحديدا إلى فك ارتباط رأس المال بشبكة العلاقات السياسية ـ الاجتماعية هذه وإطلاقه من قيودها.

خلال فترة الخمسينيات والستينيات، حققت الليبرالية المتجذرة معدلات نمو اقتصادي عالية في الدول الرأسمالية المتقدمة[11]. واعتمد ذلك جزئيا على سخاء الولايات المتحدة، واستعدادها لتحمل العجز المالي في ميزانيتها مع بقية دول العالم، واستيعاب أي فائض في الإنتاج داخل حدودها. كما حقق النظام الليبرالي فوائد كثيرة، مثل توسيع أسواق التصدير (بالشكل الأكثر وضوحا في حالة اليابان، لكن أيضا بشكل غير متساوق في دول أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا). غير أن محاولات تصدير «التنمية» إلى الكثير من بقية أرجاء العالم بقيت عموما محدودة ومعطلة. في مناطق كثيرة من العالم الثالث عموما، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، ظلت الليبرالية المتجذرة حلما غير واقعي وصعب المنال. كما لم يُحدث التحول اللاحق نحو الليبرالية الجديدة بعد فترة الثمانينيات تغييرا ماديا كبيرا في وضعها المعدم. أما في الدول الرأسمالية المتقدمة، فقد أدت سياسات المساواة وإعادة التوزيع (بما فيها تحقيق قدر من التكامل السياسي مع سلطة نقابات العمال والطبقة العاملة، ودعم آلياتها في المساومة الجماعية لتحصيل حقوقها)، وفرض قيود على حراك رأس المال (بكبح الموارد المالية إلى حد ما عبر الضوابط المفروضة على حرية حركة رأس المال)، إلى توسيع الإنفاق العام، وبناء دولة الرفاه والرعاية

الاجتماعية، وزيادة تدخلات الدولة الفاعلة في الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا، ترافقت مع درجة من التخطيط لعملية التطوير والتنمية. لقد تمت السيطرة بنجاح على الدورات الاقتصادية من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية الكينزية، فقام اقتصاد اجتماعي وأخلاقي (مدعوم أحيانا بإحساس قوي بالهوية القومية)، رعته نشاطات الدولة التدخلية. أصبحت الدولة عمليا مجال قوة استبطن العلاقات الطبقية، وتمتعت فيه مؤسسات الطبقة العاملة، كالنقابات والأحزاب السياسية اليسارية، بقوة وتأثير حقيقيين داخل جهاز الدولة.

في نهاية الستينيات بدأت الليبرالية المتجذرة بالانهيار، على الصعيد العالمي وداخل الاقتصادات المحلية. ظهرت إشارات واضحة في كل مكان تقريبا على وجود أزمة تراكم رأس مالي خطيرة، فارتفعت معدلات التضخم والبطالة بشكل ملحوظ في كل الدول، مما أدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة «ركود تضخمي» دامت طيلة القسم الأكبر من السبعينيات. كما أدى انخفاض العوائد الضريبية وارتفاع معدلات الإنفاق الاجتماعي إلى أزمات مالية في مختلف الدول (اضطرت بريطانيا مثلا للجوء إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها عام 1975 - 1976)، وبدا واضحا أن السياسات الكينزية لم تعد مجدية. حتى قبل الحرب العربية ـ الإسرائيلية، والحظر النفطي الذي فرضته منظمة أوبك عام 1973، كان نظام «بريتون وودز» قد وقع لتوه في مهاوي الفوضى، ومعه معدلات الصرف الثابتة المدعومة باحتياطي الذهب، إذ إن نفوذية حدود الدولة، وتسرب تدفقات رأس المال عبرها، وضعت ضغوطات كبيرة على نظام معدلات الصرف الثابتة، بحيث أغرقت الدولارات الأميركية السوق العالمي، وأفلتت من القيود والضوابط الأميركية المحلية، عن طريق إيداعها في المصارف الأوربية.

لذلك تم الاستغناء عن معدلات الصرف الثابتة عام 1971، ولم يعد الذهب قادرا على أداء وظيفته كأساس مادي للنظام المالي العالمي، فسُمح بتعويم معدلات الصرف، وتوقفت محاولات السيطرة عليها. وهكذا بدا واضحا أن الليبرالية المتجذرة التي حققت معدلات نمو عالية، على الأقل في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد عام 1945، وصلت حد الإنهاك ولم تعد تعمل على مايرام. كان لا بد من بديل للتغلب على الأزمة.

كان أحد الحلول المطروحة تعميق سيطرة الدولة، وتنظيم الاقتصاد عبر استراتيجيات السياسة التشاركية العامة (بما فيها الحد من طموح الحركات العمالية والشعبية، من خلال إجراءات التقشف، والسياسات الضريبية، وحتى فرض القيود على الرواتب والأسعار، إن لزم الأمر). قدمت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوربا هذه الإجابة، معلقة آمالها على تجارب مبتكرة في الحكم والإدارة في مناطق مثل «بولونا الحمراء»، التي سيطر عليها الشيوعيون في إيطاليا؛ أو على «التحول الثوري» في البرتغال إثر انهيار الفاشية؛ أو على التحول إلى اشتراكية السوق المفتوح وأفكار «الشيوعية الأوربية»، خصوصا في إيطاليا (بزعامة بيرلنغوير) وإسبانيا (تحت تأثير كاريللو)؛ أو على توسيع التقاليد الاشتراكية الديمقراطية القوية لدولة الرعاية الاجتماعية في الدول الاسكندنافية. استطاع اليسار حشد قوة شعبية معتبرة خلف هذه البرامج، واقترب من السلطة في إيطاليا، وحصل عليها فعليا في البرتغال وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا، في حين حافظ على سلطته في الدول الاسكندنافية. حتى في الولايات المتحدة، شّرع الكونغرس الذي سيطر عليه الديمقراطيون موجة ضخمة من الإصلاحات التنظيمية في بداية السبعينيات (أصبحت فيما بعد قوانين نافذة بعد أن وقع عليها الرئيس الجمهوري، ريتشارد نيكسون، الذي

ذهب أثناء العملية إلى حد التعليق: «لقد أصبحنا جميعا كينزيين الآن»)، شملت كل شيء تقريبا، من حماية البيئة إلى قواعد الصحة والسلامة المهنية، والحقوق المدنية، وحماية المستهلك[12]. لكن اليسار فشل في تجاوز الحلول التقليدية للسياسات العامة والاشتراكية الديمقراطية، التي ثبت في أواسط السبعينيات تعارضها مع متطلبات تراكم رأس المال. كانت النتيجة استقطابا متزايدا في الحوار بين المنضوين في نسق الاشتراكية الديمقراطية والتخطيط المركزي من جهة (وكثيرا ما انتهى هؤلاء إلى محاولة قمع طموحات ناخبيهم عندما تسلموا مقاليد الحكم، لأسباب براغماتية عادة، كما هو الحال في حزب العمال البريطاني)، وبين مصالح الساعين إلى تحرير سلطة المال والأعمال من سيطرة السياسات العامة، واستعادة حريات السوق المفتوح من جهة أخرى. بحلول منتصف السبعينيات، برزت على السطح بوضوح مصالح الفئة الأخيرة، لكن السؤال الذي طرح نفسه آنذاك: كيف يمكن استعادة الظروف الملائمة لمتابعة التراكم الفاعل والنشط لرأس المال؟

يكمن جوهر المشكلة الواجب حلها في معرفة كيف ولماذا ظهرت الليبرالية الجديدة منتصرة في معركتها، بحيث شكلت الإجابة الوحيدة عن هذا السؤال. طبعا، باسترجاع أحداث الماضي، قد تبدو الإجابة حتمية وواضحة. لكن، بقناعتي، من الإنصاف القول أن لا أحد في ذلك الوقت كان يعرف أو يفهم على وجه التأكيد كيفية أو ماهية الإجابة التي سيثبت جدواها. لقد تعثر العالم الرأسمالي في طريقه إلى إيجاد الإجابة الليبرالية الجديدة، عبر سلسلة من الدورات والتجارب الفوضوية، التي لم تتقاطع وتتلاقَ لتشكل سنة جديدة ومعتقدا مترابطا فعليا إلا في التسعينيات، بعد صياغة ما أصبح يعرف باسم «إجماع واشنطن». بحلول ذلك التاريخ، كان

باستطاعة كلينتون وبلير عكس مقولة نيكسون السابقة، والقول ببساطة: «لقد أصبحنا جميعا ليبراليين جدداً الآن». إن التطور الجغرافي المتفاوت وغير المنتظم لليبرالية الجديدة، وفي أحيان كثيرة تطبيقها الجزئي وغير المتساوق من دولة إلى أخرى وتشكيل اجتماعي إلى آخر، يشهدان على آنية الحلول الليبرالية الجديدة وترددها وعدم نهائيتها. كما يظهران الطرق المعقدة التي عملت فيها مختلف القوى السياسية، والتقاليد التاريخية، والترتيبات المؤسساتية القائمة، على صياغة أسباب قيام وكيفية حدوث العملية الليبرالية الجديدة على أرض الواقع.

مع ذلك، ثمة عنصر واحد في هذا التحول يستحق اهتماما خاصا. لقد تركت أزمة تراكم رأس المال آثارها على الجميع في السبعينيات، عبر مزيج مركب من ارتفاع معدلات البطالة وتسارع نسب التضخم (الشكل1). عم السخط آنذاك مختلف أرجاء العالم الرأسمالي المتقدم، وبدا أن اتحاد العمال مع الحركات الاجتماعية في المدن يشير إلى ظهور بديل اشتراكي للتسوية الاجتماعية بين رأس المال والعمل، وهي التسوية التي أرست بنجاح كبير الأرضية الملائمة لتراكم رأس المال في فترة ما بعد الحرب. كانت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية تحرز تقدما ملحوظا، إن لم تكن تستلم السلطة فعليا، في الجزء الأكبر من أوربا. حتى في الولايات المتحدة استطاعت القوى الشعبية تحريك الشارع مطالبة بإصلاحات واسعة النطاق، وبتدخل الدولة في شتى المجالات، الأمر الذي شكل بحد ذاته تهديدا سياسيا واضحا للنخب الاقتصادية والطبقات الحاكمة في كل مكان، سواء داخل الدول الرأسمالية المتقدمة (كإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال) أم في العديد من الدول النامية (كتشيلي والمكسيك والأرجنتين). في السويد، مثلا، سعت الخطة المعروفة باسم ريهن ـ ميدنر عمليا إلى شراء حصة

المالكين في أعمالهم ومشاريعهم الخاصة، وتحويل الدولة السويدية فعليا إلى ديمقراطية عمال/ حملة أسهم. على مستوى أبعد، أصبح التهديد الاقتصادي لوضع النخب والطبقات الحاكمة واقعا حيا الآن.

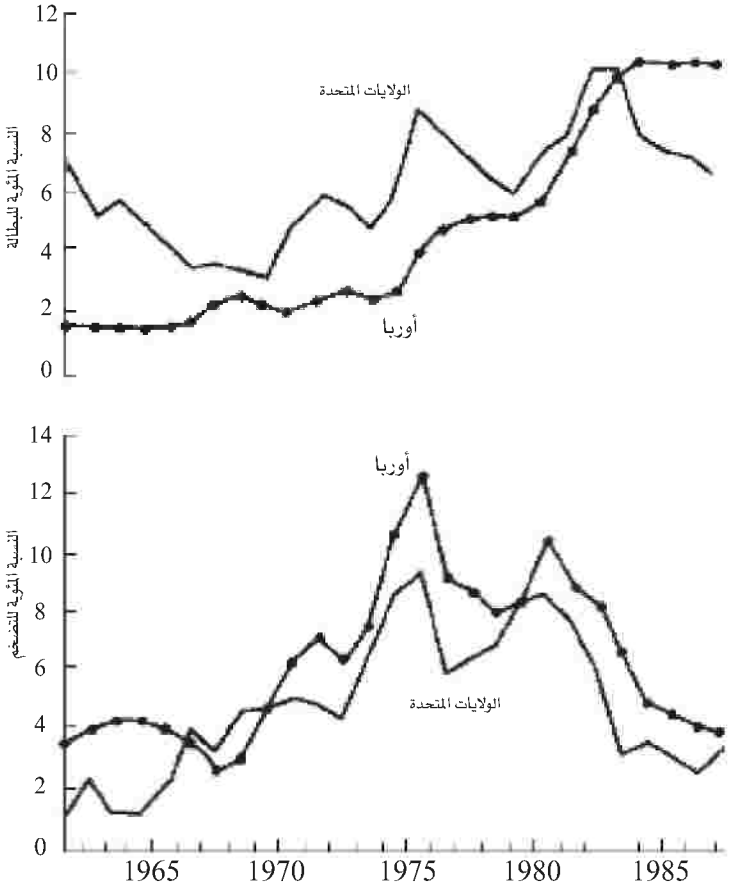

الشكل 1.1: الأزمة الاقتصادية في السبعينيات: معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوربا، 1960 - 1987

المصدر: Harvey, The Condition of Postmodernity

كان أحد شروط التسوية في فترة ما بعد الحرب، في كل الدول المتقدمة تقريبا، الحد من القوة الاقتصادية للطبقات العليا، وإعطاء اليد العاملة حصة أكبر بكثير من الكعكة الاقتصادية القومية. على سبيل المثال، انخفضت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل في الولايات المتحدة من 16% قبل الحرب إلى 8% من الدخل القومي الأميركي بنهاية الحرب، وبقيت قريبة من هذا المستوى طيلة ثلاثة عقود. عندما كان النمو الاقتصادي قويا، لم يكن لذلك الانخفاض كثير أهمية على ما يبدو، فالاحتفاظ بحصة ثابتة من الكعكة الاقتصادية القومية المتنامية باطراد كان إنجازا مقبولا. لكن عندما انهارت معدلات النمو في السبعينيات، وأصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سلبية، وصارت العوائد والأرباح التافهة أمرا اعتياديا، شعرت الطبقات العليا في كل مكان بالتهديد. على امتداد القرن العشرين، بقي مؤشر ثروة (مقابل دخل) 1% من الشريحة العليا للشعب الأميركي مستقرا إلى حد ما، لكنه انحدر بشدة في السبعينيات (الشكل 2)، مع انهيار قيمة الأصول (الأسهم والسندات والممتلكات والمدخرات). لقد كان على الطبقات العليا التحرك بشكل حازم وحاسم لحماية نفسها من الإبادة السياسية والاقتصادية.

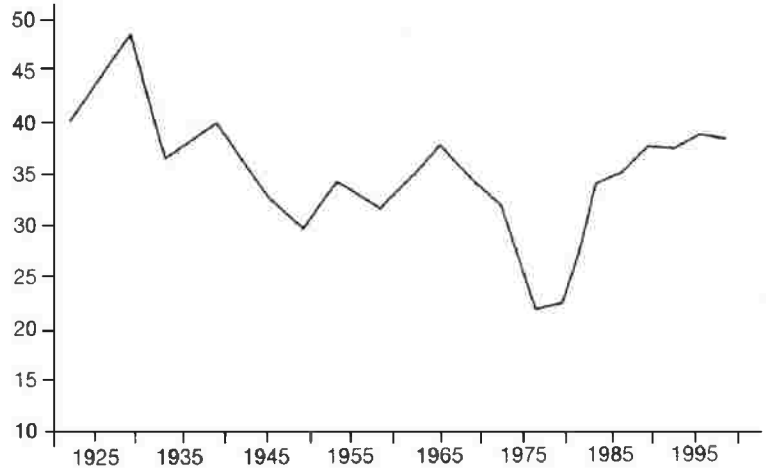

الشكل 2.1 انهيار الثروة في السبعينيات: حصة الأصول التي يمتلكها أغنى1% من سكان الولايات المتحدة، 1922 – 1998
المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent

أحد الحلول قدمه الانقلاب في تشيلي واستيلاء العسكر على الحكم في الأرجنتين، بتشجيع الطبقات العليا المحلية ودعم الولايات المتحدة. وقد أظهرت التجربة الليبرالية الجديدة في تشيلي لاحقا أن انتعاش التراكم الرأسمالي في ظل الخصخصة القسرية يعود بفوائد وأرباح كبيرة، إذ استفادت الدولة ونخبها الحاكمة، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب، إلى حد بعيد في المراحل الأولى. وكان التفاوت الاجتماعي المطرد وآثار إعادة توزيع الثروة ملمحين بارزين ودائمينفي تلك التجربة، بحيث يمكن اعتبارهما سمتين بنيويتين من سمات المشروع الليبرالي الجديد. وهذا تحديدا ما توصل إليه جيرار دومينيل ودومينيك ليفي، بعد تحليل البيانات والمعطيات المتوفرة وإعادة هيكلتها بدقة، في اعتبارهما الليبرالية الجديدة منذ البداية مشروعا لاستعادة السلطة الطبقية. بعد تطبيق السياسات

الليبرالية الجديدة في أواخر السبعينيات، ارتفعت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل في الولايات المتحدة إلى 15% من مجمل الدخل القومي الأميركي في نهاية القرن (وهي نسبة قريبة جدا من حصتها قبل الحرب العالمية الثانية)؛ وازدادت حصة 1.0% من أعلى أصحاب الدخل هؤلاء من 2% عام 1978 إلى 6% من مجمل الدخل القومي الأميركي بحلول عام 1999؛ في حين ارتفعت نسبة متوسط التعويضات الممنوحة للعاملين، مقارنة برواتب كبار المدراء التنفيذيين، من 30 إلى 1 أو أكثر بقليل عام 1970 لتبلغ 500 إلى 1 بحلول عام 2000 (الشكلان 3.1 و4.1). ومع سريان مفعول الإصلاحات الضريبية التي أقرتها إدارة بوش، يبدو من شبه المؤكد أن توزيع الثروة والدخل الآن يجري تركيزه بخطى حثيثة في شرائح المجتمع العليا، لأن ضريبة الممتلكات (ضريبة على الثروة) قيد الإلغاء حاليا على مراحل، كما يجري إلغاء الضرائب على عوائد الدخل من الاستثمارات وأرباح رأس المال، في حين تبقى الضرائب على الأجور والرواتب على حالها[13].

لا تشكل الولايات المتحدة حالة فريدة في هذا السياق، فقد ضاعف 1% من أعلى أصحاب الدخل في بريطانيا أيضا حصتهم من مجمل الدخل القومي، بحيث ارتفعت من 6.5% إلى 13% منذ عام 1982. إذا نظرنا إلى مدى أبعد في هذا السياق، فإننا نلحظ تركيزا استثنائيا للثروة والسلطة في كل مكان في العالم. في روسيا، برزت طبقة اوليغارشية صغيرة وبالغة القوة والتأثير بعد «علاج الصدمة» الليبرالي الجديد في التسعينيات؛ وظهرت تفاوتات هائلة في الدخل والثروة بعد أن تبنت الصين توجهات السوق الحر في ممارساتها الاقتصادية؛ وقلبت موجة الخصخصة في المكسيك عام 1992حظوظ بعض الأفراد (مثل كارلوس سليم)، وقذفت بهم بين ليلة وضحاها إلى لائحة مجلة فورتشن لأثرى أثرياء العالم؛ وسجلت

دول أوربا الشرقية، وبلدان كومنولث الدول المستقلة (CIS) بعض أكبر الزيادات... في نسب التفاوت الاجتماعي في تاريخها؛ كما سجلت دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) زيادات كبيرة مماثلة بعد فترة الثمانينيات؛ في حين ارتفعت فجوة الدخل بين خمس سكان العالم في أغنى الدول ونظرائهم في أفقرها من 30 إلى 1 عام 1960، و60 إلى 1 عام 1990، لتصل إلى 74 إلى 1 عام 1997[14]. على الرغم من أن ثمة استثناءات في هذا المنحى (استطاع العديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا حتى الآن احتواء تفاوتات الدخل ضمن حدود معقولة، كما هو الحال في فرنسا أيضا ـ انظر الشكل 3.1)، فإن الدلائل تشير بقوة إلى أن التحول الليبرالي الجديد يترافق بطريقة ما، وإلى حد ما، مع استعادة أو إعادة هيكلة سلطة ونفوذ النخب الاقتصادية.

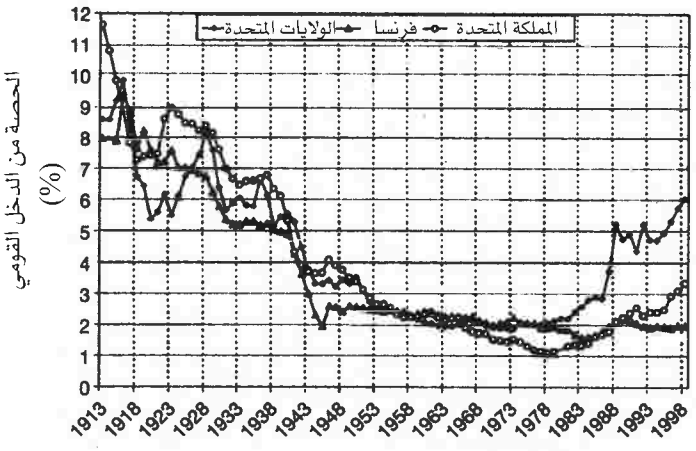

الشكل 3.1 استعادة السلطة الطبقية: حصة الدخل القومي التي يمتلكها 0.1% من أغنى سكان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، 1913 – 1998

المصدر: Task Force on Inequality and American Democracy, American Democracy in an Age of Rising Inequality

يمكننا، إذن، تأويل الليبرالية الجديدة باعتبارها مشروعا طوباويا يهدف إلى تحقيق مخطط نظري لإعادة تنظيم الرأسمالية العالمية، أو مشروعا سياسيا لإعادة توطيد الشروط الملائمة لتراكم رأس المال واستعادة سلطة النخب الاقتصادية. فيما يلي، سوف أجادل في أن المشروع الثاني كان المشروع المهيمن، فالليبرالية الجديدة لم تكن على درجة كبيرة من الكفاءة في إعادة تفعيل التراكم الرأسمالي العالمي، لكنها نجحت إلى حد بعيد في استعادة، أو في بعض الحالات (كروسيا والصين) تشكيل، سلطة النخبة الاقتصادية. والنتيجة التي أخلص إليها أن الطوباوية النظرية في الطرح الليبرالي الجديد عملت، بالدرجة الأولى، كنظام تبرير وشرعنة لكل ما يجب فعله لتحقيق هذا الهدف. كذلك تشير الدلائل إلى حقيقة أنه عندما تتعارض المبادئ الليبرالية الجديدة مع الحاجة إلى استرجاع أو توطيد وإدامة سلطة النخبة، فإنه غالبا ما يتم التخلي عن تلك المبادئ أو ليها إلى درجة يستحيل التعرف عليها. هذا لا ينكر بحال من الأحوال قدرة الأفكار على العمل كقوة فاعلة لإحداث التغيير التاريخي ـ الجغرافي، لكنه يشير إلى التوتر الخلاق بين قوة الأفكار الليبرالية الجديدة والممارسات الفعلية لليبرالية الجديدة، التي حولت طرائق عمل الرأسمالية العالمية في العقود الثلاثة الماضية.

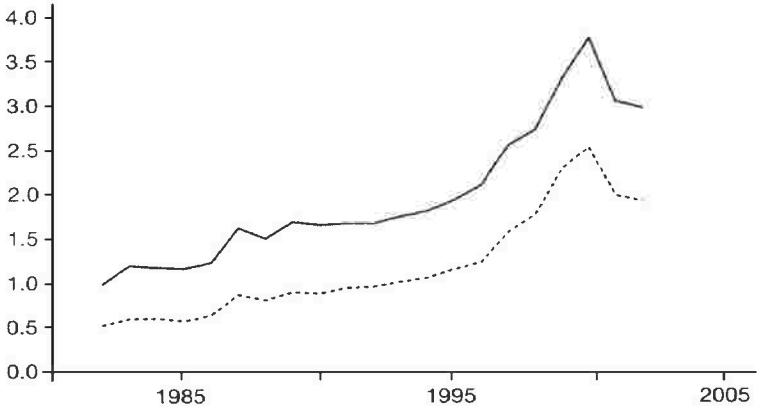

—— مجموع أجور الفئة 10 .... مجموع أجور الفئة 50
– – مجموع أجور الفئة 100 - - متوسط مجموع أجور الفئة 100

تظهر المنحنيات البيانية الثلاثة الأولى أجور كبار المدراء التنفيذيين تبعاً لمرتبتهم في هرمية التعويضات والأجور ـ المرتبة العاشرة والمرتبة الخمسون والمرتبة المئة.

ويظهر المنحني البياني الآخر (–.–.–.) ارتفاع متوسط أجور أعلى مائة من كبار المدراء التنفيذيين في تراتبية التعويضات. لاحظ أن 1.000 تعني ألف ضعف متوسط الأجور في الولايات المتحدة.

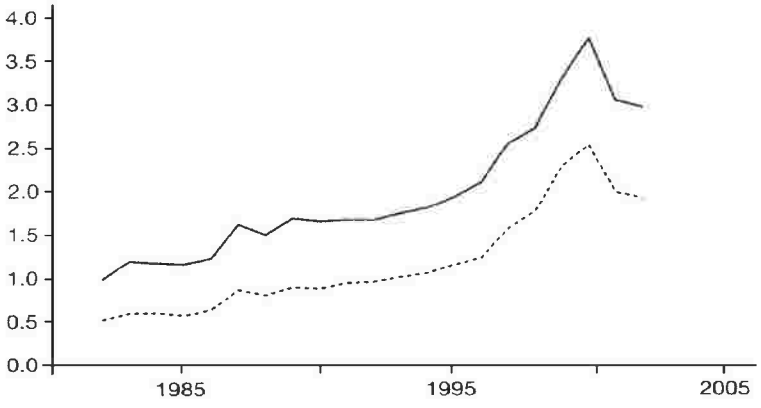

—— أعلى 0.0002% (أعلى 404 في كل 2000)
..... أعلى 0.00005% (أعلى 101 في كل 2000)

الشكل 4.1 : تركز الثروة والدخل في الولايات المتحدة: تعويضات كبار المدراء التنفيذيين مقابل متوسط الأجور في الولايات المتحدة، 1970– 2003، وحصص أغنى العائلات من الثروة القومية، 1982 – 2002

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Income Trends».

صعود النظرية الليبرالية الجديدة

بقيت الليبرالية الجديدة لفترة طويلة كامنة في أجنحة وثنايا السياسة العامة، ترياقا محتملا للتهديدات التي يواجهها النظام الاجتماعي الرأسمالي، وعلاجا لمشاكل الرأسمالية عموما. في عام 1947، تجمعت فئة نخبوية صغيرة من الأنصار المتحمسين ـ جلهم أكاديميون اقتصاديون ومؤرخون وفلاسفة ـ حول الفيلسوف السياسي النمساوي الشهير فريدريك فون هايك، بهدف تأسيس «جمعية مونت بيليران» (التي حملت اسم المنتجع السويسري حيث التقوا للمرة الأولى، وضمن قائمة الوجهاء لودفيغ فون ميسز، والاقتصادي ملتون فريدمان، وحتى الفيلسوف الشهير كارل بوبر لفترة من الزمن). قال الإعلان التأسيسي للجمعية ما يلي:

إن القيم المركزية للحضارة في خطر. لقد غابت لتوها الشروط الجوهرية للحرية والكرامة الإنسانية على امتداد مساحات شاسعة من سطح الأرض، وتتعرض في مناطق أخرى لتهديد دائم من تطور النزعات السائدة في السياسية الراهنة. إن وضع الفرد والجماعة الطوعية تقوضهما باطراد امتدادات السلطة الاعتباطية. حتى حرية التفكير والتعبير، وهي أثمن ما يمتلكه الإنسان الغربي، يتهددها انتشار عقائد تدعي فضيلة التسامح عندما تكون في موقع الأقلية، في حين لا تنشد في الحقيقة إلا الوصول إلى موقع السلطة، الذي تستطيع فيه قمع وإلغاء كل الآراء الأخرى عدا رأيها.

تؤمن الجماعة أن هذه التطورات نشأت في ظل تنامي مفهوم للتاريخ ينكر كل المعايير الأخلاقية المطلقة، وفي ظل تزايد نظريات تشكك في

جدوى وجاذبية حكم القانون. كما تؤمن أن هذه النزعات ترعرعت في ظل انحطاط الإيمان بالملكية الفردية والسوق التنافسية؛ فبدون انتشار القدرة والمبادرة المرتبطتين بهاتين المؤسستين، يصعب تخيل مجتمع يمكن فيه عمليا صون الحرية والحفاظ عليها[15].

اعتبر أعضاء الجماعة أنفسهم «ليبراليين» (بالمفهوم الأوربي التقليدي)، بسبب التزامهم الأساس بمثل الحرية الشخصية. وتشير تسميتهم بالليبراليين الجدد إلى ولائهم لمبادئ السوق الحر في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بفضل أعمال الفرد مارشال، ووليام ستانلي دجيفونز، وليون ولراس)، والتي أزاحت النظريات الكلاسيكية لآدم سميث، وديفد ريكاردو، وبالطبع، كارل ماركس. لكنهم مع ذلك تمسكوا برأي آدم سميث في أن يد السوق الخفية تبقى الأداة المثلى لحشد حتى أخس الغرائز الإنسانية، كالطمع والشره وشهوة المال والثروة، وتسخيرها لخدمة الجميع. لذلك بقيت العقيدة الليبرالية الجديدة شديدة العداء لنظريات الدولة التدخلية، كنظرية جون مانيارد كينز، التي برزت في الثلاثينيات ردا على أزمة الكساد الكبير. وكان الكثير من صناع السياسة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يتطلعون إلى النظرية الكينزية كدليل عمل يساعدهم في السيطرة على الركود الاقتصادي والتحكم بدورة العمل. كما عارض الليبراليون الجدد بعنف أكبر نظريات تخطيط الدولة المركزي، كتلك التي قدمها اوسكار لانغ، والقريبة من التقليد الماركسي. حاجج الليبراليون الجدد في أن قرارات الدولة لابد وأن تكون منحازة سياسيا، تبعا لمدى قوة جماعات الضغط والمصالح المعنية (كنقابات العمال، وحماة البيئة،

وجماعات الضغط التجارية)، وأن قراراتها في شئون الاستثمار وتراكم رأس المال لا بد وأن تكون خاطئة، لأن المعلومات المتاحة للدولة لا يمكن أن تنافس المعلومات المتضمنة في إشارات الأسواق الاقتصادية.

كما بين العديد من المعلقين، لا يعتبر هذا الإطار النظري منطقيا ومتماسكا كلية[16]. فالصرامة العلمية لاقتصادها الكلاسيكي الجديد لا تتعايش بسهولة مع التزام الليبرالية الجديدة بمثل الحرية الفردية، ولا تتناسب ريبتها المفترضة بكل أشكال سلطة الدولة مع الحاجة إلى دولة قوية، وقسرية إن اقتضت الحاجة، تدافع عن حقوق الملكية الخاصة، والحريات الفردية، وحرية الإبداع والمغامرة التجارية. كذلك تبين خدعتها القانونية، باعتبارها الشركات الكبيرة بمثابة أفراد أمام القضاء، تحيزها وتحاملها، إلى درجة تحول «القيمة الأسمى للفرد» قبل كل شيء آخر ـ وهي عقيدة جون د. روكفلر الشخصية، المنقوشة على حجر مهيب في مركز روكفلر في مدينة نيويورك ـ إلى مفارقة مضحكة. هناك أيضا، كما نرى لاحقا، ما يكفي من التناقضات في الموقف الليبرالي الجديد لجعل الممارسات الناجمة عنه (في قضايا مثل سلطة الاحتكار وإخفاقات السوق) أبعد ما تكون عن الطهرانية الظاهرية للعقيدة الليبرالية الجديدة. لذلك يتحتم علينا توخي الحذر والانتباه إلى التوتر القائم بين النظرية الليبرالية الجديدة وذرائعية ممارساتها الفعلية على أرض الواقع.

جادل فون هايك، مؤلف دستور الحرية وغيره من النصوص المفتاحية في الفكر الليبرالي الجديد، بحكمة وتبصر واضحين، في أن المعركة على الأفكار هي المعركة الأساس، وأن النصر فيها قد يستغرق جيلا على أقل تقدير، لا تحارب فيه الليبرالية الماركسية فحسب، بل أيضا الاشتراكية،

وتخطيط الدولة المركزي، والتدخلية الكينزية. مع مرور الزمن، اكتسبت جماعة مونت بيليران دعما ماليا وسياسيا كبيرا. في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، عملت فئة من الأثرياء ورؤساء الشركات، المعادية حتى العظم لكل أشكال تدخل الدولة والتنظيم وحتى التعاون الدولي، على تأسيس معارضة منظمة لما رأت أنه ظهور إجماع في الرأي على السعي لإقامة اقتصاد مختلط. وفي خشيتها من مخاطر الآثار السياسية الناجمة عن التحالف مع الاتحاد السوفياتي، وعن الاقتصاد الموجه الذي نشأ داخل الولايات المتحدة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، كانت على استعداد لتبني أي شيء، من المكارثية إلى مؤسسات البحث الليبرالية الجديدة، لحماية وتعزيز سلطتها في فترة ما بعد الحرب. مع ذلك، بقيت هذه الحركة على هامش التأثيرين السياسي والأكاديمي، إلى حين قدوم سنوات القلق والاضطراب في السبعينيات. عندها بدأت الحركة تنتقل إلى مركز الأحداث، خصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا، برعاية مراكز أبحاث متعددة وجيدة التمويل (معظمها فروع لجمعية مونت بيليران، مثل «معهد الشئون الاقتصادية» [The Institute of Economic Affairs] في لندن و«مؤسسة التراث» [The Heritage Foundation] في واشنطن)، وعبر تأثيرها المتعاظم في المؤسسات الأكاديمية، خصوصا في جامعة شيكاغو، حيث كان ملتون فريدمان الشخصية المهيمنة. حظيت النظرية الليبرالية الجديدة باحترام أكاديمي واسع بعد منح فون هايك جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974، وبعده ملتون فريدمان عام 1976. على الرغم من أن لهذه الجائزة هالة العظمة المحيطة باسم نوبل، فلا علاقة لها بباقي جوائز نوبل التي توزعها الأكاديمية السويدية، بل تقع تحت السيطرة

المحكمة لنخبة أصحاب البنوك السويديين. في كل الأحوال، بدأت النظرية الليبرالية الجديدة تمارس تأثيرا عمليا، خصوصا في تمظهراتها النقدية، في العديد من ميادين السياسة. على سبيل المثال، خلال رئاسة كارتر، برزت مقولة تحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة كأحد الحلول لحالة «الركود التضخمي» المزمنة التي عمت الولايات المتحدة طيلة السبعينيات. لكن التعزيز الدراماتيكي لقوة الليبرالية الجديدة كعقيدة اقتصادية ناظمة للسياسة العامة على مستوى الدولة في العالم الرأسمالي، حدث فعليا في بريطانيا والولايات المتحدة عام 1979.

في شهر أيار/ مايو ذلك العام، انتخبت مارغريت ثاتشر في بريطانيا، بتفويض قوي لإصلاح الاقتصاد. وتحت تأثير كيث جوزف ـ وهو شخص فاعل جدا وسجالي وخبير ملتزم في الشئون العامة، يرتبط بصلات قوية مع «معهد الشئون الاقتصادية» ذي التوجهات الليبرالية الجديدة ـ أقرت ثاتشر بوجوب التخلي عن الكينزية، وضرورة اعتماد الحلول النقدية «لجهة العرض»، علاجا جذريا لحالة «الركود التضخمي» التي سادت الاقتصاد البريطاني في السبعينيات. أدركت ثاتشر أن هذا يعني ثورة حقيقية في السياسات المالية والاجتماعية، وسارعت إلى إبداء تصميم شرس على إنهاء مؤسسات وسياسات الدولة الاشتراكية الديمقراطية، التي تعززت في بريطانيا بعد عام 1945. استتبع ذلك مواجهة سلطة نقابات العمال؛ والهجوم على كل أشكال التكافل الاجتماعي التي تعيق المرونة التنافسية (كتلك التي يجري التعبير عنها من خلال الإدارة المحلية، بما فيها سلطة العديد من المهنيين وجمعياتهم)؛ وتفكيك دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية أو تخفيف الالتزام بها؛ وخصخصة المشاريع العامة (بما فيها المشاريع الاجتماعية للإسكان)؛ وتخفيض الضرائب؛ وتشجيع المبادرة في

مجال التجارة والأعمال، وإيجاد مناخ عمل مؤات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع (خصوصا من اليابان). قالت ثاتشر بعبارتها الشهيرة: «ليس ثمة شيء اسمه مجتمع؛ هناك فقط أفراد رجال ونساء، لا غير» ـ ثم أضافت لاحقا، «وأسرهم». لذلك يجب حل صيغ وأشكال التكافل الاجتماعي كافة لمصلحة الفردانية، والملكية الخاصة، والمسئولية الشخصية، وقيم الأسرة. لقد كان الهجوم الإيديولوجي المنبثق عن الخطاب الثاتشري على كل هذه الجبهات عنيفا ولاهوادة فيه[17]، «فالاقتصاد هو الطريق»، قالت ثاتشر، «لكن الهدف تغيير الروح». وقد استطاعت تغييرها، وإن يكن بطرائق ليست بأي معيار شاملة أو كاملة، ناهيك بخلوها من التكاليف السياسية الباهظة.

في شهر تشرين أول/ أكتوبر عام 1979، قام بول فولكر، رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في فترة حكم كارتر، بهندسة تحول جائر في السياسة النقدية الأميركية[18]، تخلت فيه الدولة الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة عن التزاماتها بعيدة الأمد بمبادئ «الاتفاق الجديد». وهذا يعني عموما ترك السياسات النقدية والمالية الكينزية، التي تسعى إلى تحقيق العمالة الكاملة كهدف مفتاحي، وتبني سياسة بديلة مصممة للقضاء على التضخم بأي ثمن، ودون النظر إلى ما قد يترتب عنها من تبعات بالنسبة للعمالة. بأمر من بنك الاحتياطي الفدرالي، قفز معدل الفائدة الحقيقي إلى الجانب الإيجابي، بعد أن كان في معظم الأحيان سلبيا خلال السبعينيات، حين بلغت نسبة التضخم عددا مزدوج الأرقام (الشكل 5.1). بين عشية وضحاها ارتفعت القيمة الاسمية لمعدلات الفائدة، وبعد عدة تقلبات صعودا وهبوطا، استقرت في شهر تموز/ يوليو عام 1981 قرب نسبة 20%. وهكذا بدأ «الركود الاقتصادي الطويل والعميق، الذي أفرغ المعامل، وحطم سلطة النقابات في الولايات

المتحدة، ودفع الدول المدينة إلى حافة الإفلاس، وبدأ عهد التكيف البنيوي الطويل»[19]. جادل فولكر بأن ذلك كان السبيل الوحيد، للخروج من أزمة «الركود التضخمي» المدمرة، التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، وبالقسم الأكبر من الاقتصاد العالمي، طيلة السبعينيات.

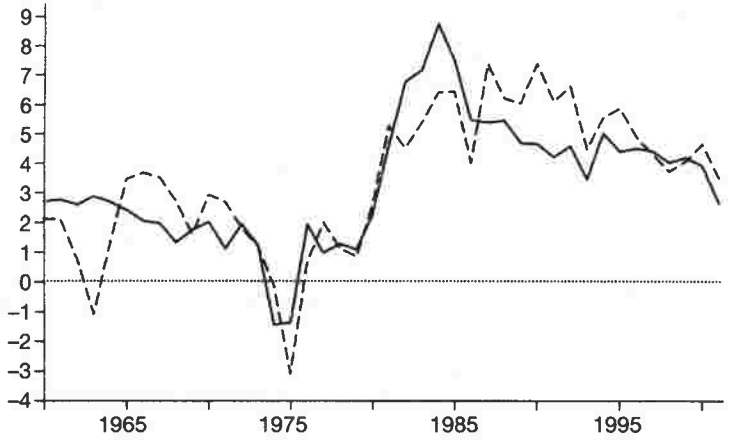

ـــ الولايات المتحدة
-- فرنسا

الشكل 5.1 «صدمة فولكر»: تحركات معدل الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا، 1960 ـ 2001

المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent.

ينبغي تأويل «صدمة فولكر»، كما اصطلح على تسميتها منذ ذلك التاريخ، باعتبارها شرطا ضروريا، وإن لم يكن كافيا، لصعود الليبرالية الجديدة. فقد شدد العديد من البنوك المركزية لفترات طويلة في الماضي على ضرورة تبني سياسات مالية تضطلع بمسئولية معالجة التضخم، وتكون أقرب إلى النظرية النقدية منها إلى العقيدة الكينزية. في ألمانيا الغربية تحديدا،

نشأت تلك السياسات عن الذكريات التاريخية المؤلمة لأزمة التضخم في العشرينات، التي انفلتت من عقالها فدمرت جمهورية فايمر (ومهدت الطريق أمام صعود الفاشية)، ومن ثم أزمة التضخم الموازية في خطورتها في نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك وضع صندوق النقد الدولي نفسه لزمن بعيد في مواجهة الإفراط بالاقتراض والتسبب بأزمة ديون، فطالب بوضع ـ إن لم يكن فرض ـ قيود مالية وتقشف في الميزانية على الدول العميلة. مع ذلك، في كل هذه الحالات، ترافقت السياسة النقدية مع تقبل مواز لسلطة نقابات عمالية قوية، والتزام سياسي ببناء دولة رفاه ورعاية اجتماعية قوية أيضا. وهكذا لم يعتمد التحول إلى الليبرالية الجديدة على تبني النظرية النقدية فحسب، بل أيضا على توسع السياسات الحكومية في مجالات عديدة أخرى.

كان انتصار ريغان على كارتر حاسما وبالغ الأهمية، على الرغم من أن كارتر كان قد تحول على مضض إلى سياسة إلغاء القيود والضوابط الناظمة (في قطاع النقل البري وشركات الطيران، مثلا) كحل جزئي لأزمة الركود التضخمي. اقتنع مستشارو ريغان تماما بصوابية «العلاج» النقدي الذي وصفه فولكر لانعاش اقتصاد راكد مريض، فدعموه وأعادوا تعيينه في منصبه رئيسا لبنك الاحتياطي الفدرالي. ثم قدمت إدارة ريغان الدعم السياسي المطلوب عبر المزيد من عمليات تحرير الاقتصاد وإلغاء القيود الناظمة، وعبر تخفيض الضرائب، وتقليص الميزانية، وشن هجمات متكررة على سلطة النقابات والمؤسسات المهنية. تحدى ريغان نقابة عمال مراقبي الحركة الجوية (PATCO) في إضراب مرير وطويل عام 1981، الأمر الذي اعتبر إشارة هجوم شامل على سلطات العمل المنظم بأشكالها كافة، تحديدا في فترة الركود الاقتصادي التي ولدتها سياسات فولكر،

وأدت إلى معدلات بطالة عالية (بلغت 10% أو أكثر). والمعروف أن نقابة مراقبي الحركة الجوية لم تكن نقابة عمال عادية، بل جمعية حرفيين مهرة من ذوي الياقات البيضاء، وبالتالي مثال التنظيم النقابي للطبقات الوسطى لا العاملة. كانت الآثار على وضع العمل والعمال دراماتيكية في كل الميادين، ولعل خير ما يمثل ذلك حقيقة أن الحد الفدرالي الأدنى للأجور، الذي كان يوازي خط الفقر عام 1980، انخفض بنسبة 30% أدنى من ذلك المستوى بحلول عام 1990. لقد بدأ جديا الانحدار الحاد والطويل في مستويات الأجور الحقيقية.

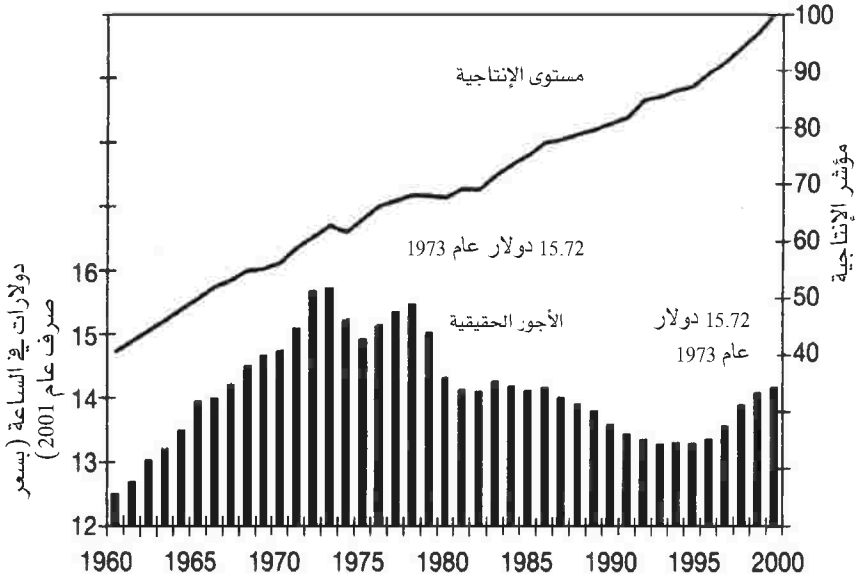

الشكل 6.1: الهجوم على القوى العاملة: الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة، 1960 - 2000

المصدر: Pollin, Contours of Descent

وصلت الحملة ضد الحكومة الكبيرة مستويات متصاعدة باطراد مع تعيين ريغان في مواقع السلطة مسؤولين عن قضايا مهمة، مثل الصحة والسلامة المهنية وتنظيم البيئة. كما أدى تحرير كل شيء من الضوابط والقيود، بدءا بشركات الطيران والاتصالات وانتهاء بقطاع التمويل، إلى فتح مناطق وآفاق جديدة أمام نفوذ ومصالح الشركات الكبيرة والقوية، في سوق اقتصادي مطلق الحرية وخال من أي عوائق. عمليا، دعم تخفيض الضرائب على الاستثمار حركة رأس المال، بعيدا عن سلطة النقابات في مناطق شمال شرق وغرب الوسط الأميركي، وحوله إلى المناطق الجنوبية والغربية قليلة التنظيم والبعيدة عن سلطة النقابات. وبدأ الرأسمال المالي ينظر بازدياد إلى الخارج، بحثا عن معدلات عوائد أعلى. وشاع على نطاق أوسع بكثير تفكيك الصناعات في الداخل، وأخذ عملية الإنتاج برمتها خارج حدود الولايات المتحدة. وأصبح السوق الاقتصادي، الذي جرى توصيفه إيديولوجيا بالسبيل الوحيد لرعاية التنافسية والابتكار، أداة لتعزيز سلطة الاحتكار. كما انخفضت الضرائب على الشركات الكبيرة بشكل دراماتيكي، وانخفض معدل الضريبة الشخصية للشريحة الأعلى دخلا من 70% إلى 28%، فيما اعتبر «أكبر تخفيض ضريبي في التاريخ» (الشكل 7.1).

وهكذا بدأ التحول الحاسم نحو قدر أكبر من التفاوت الاجتماعي، ونحو استعادة القوة الاقتصادية للطبقة العليا.

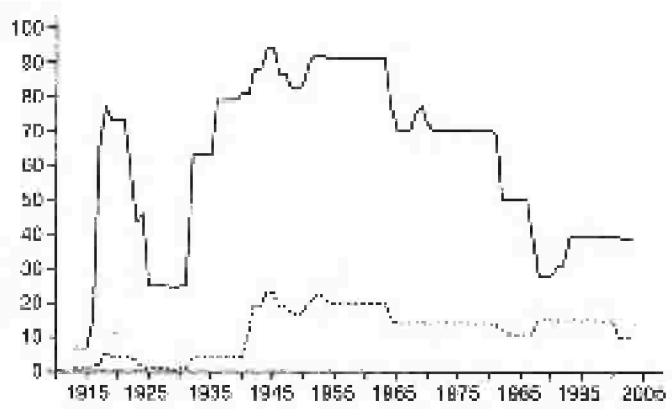

ـــــ معدل ضرائب الفئة الأعلى
.... معدل ضرائب الفئة الأدنى

الشكل 7.1 الثورة الضريبية للطبقة العليا: معدلات الضرائب للفئتين الأعلى والأدنى في الولايات المتحدة، 1913 ـ 2003

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Income Trends»

كان ثمة تحول مرافق آخر دفع أيضا باتجاه الليبرالية الجديدة في السبعينيات. لقد وضع الارتفاع الحاد في أسعار النفط، إثر الحظر الذي فرضته دول منظمة أوبيك عام 1973، كما هائلا من القوة المالية بتصرف العديد من الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج. ونحن نعرف الآن، من تقارير الاستخبارات البريطانية، أن الولايات المتحدة كانت تستعد جديا لغزو تلك الدول عام 1973، لإعادة تدفق النفط وتخفيض أسعاره. كما نعرف أن تلك الدول وافقت آنذاك، ربما تحت الضغط العسكري، إن لم يكن تحت التهديد الأميركي المباشر والمفتوح، بإعادة تدوير كل دولاراتها النفطية عبر بنوك الاستثمار في مدينة نيويورك[20]. فجأة وجدت تلك البنوك نفسها قابضة على ودائع مصرفية هائلة، وكان لا بد لها من

إيجاد سوق تصريف مربحة لاستثماراتها. لم يكن خيار الاستثمار داخل الولايات المتحدة مجديا، نظرا لحالة الكساد الاقتصادي التي عاشتها منتصف السبعينيات، وانخفاض معدلات العوائد على الأرباح. كان لا بد من البحث عن فرص أكثر ربحية في الخارج. وكان الاستثمار في الدول والحكومات يبدو الرهان الأكثر أمانا، لأن «الدول والحكومات لا تختفي ولا تتحرك»، كما قال والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك»، في عبارته الشهيرة. في العالم الثالث تحديدا، كان هناك الكثير من الحكومات المعدمة والتواقة إلى الاقتراض، لكن حدوث ذلك ارتهن بحرية الدخول إليها، وتحقيق حد معقول من الظروف الآمنة للإقراض. لذلك تطلعت بنوك الاستثمار في نيويورك إلى التقاليد الإمبريالية الأميركية في استخدام القوة لفتح فرص استثمارات جديدة، وحماية عملياتها الخارجية.

كان التقليد الإمبريالي الأميركي قيد التشكل منذ أمد بعيد، وكان يحاول إلى حد كبير تعريف هويته مقارنة بالتقاليد الإمبريالية الفرنسية والبريطانية والهولندية وغيرها من الدول الأوروبية الاستعمارية[21]. في أواخر القرن التاسع عشر عبثت الولايات المتحدة بتجارب الفتوحات الاستعمارية، لكنها طورت في القرن العشرين نظاما إمبرياليا أكثر انفتاحا وبدون مستعمرات. قامت الحالة النموذجية في نيكاراغوا في العشرينيات والثلاثينيات، عندما انتشرت قوات المارينز لحماية المصالح الأميركية، لكنها وجدت نفسها متورطة في حرب عصابات طويلة وصعبة مع حركة تمرد قادها ساندينو. كان الحل إيجاد رجل محلي قوي ـ في هذه الحالة سوموزا ـ وتقديم العون الاقتصادي والدعم العسكري له ولعائلته وحلفائه الأقربين، بحيث يستطيعون مراكمة قدر معتبر من الثروة

والسلطة لأنفسهم، ويستطيعون بالتالي قمع أو شراء المعارضة. لقاء ذلك، عليهم التعهد بإبقاء بلدهم على الدوام مفتوحا أمام عمليات رأس المال الأميركي، ودعم مصالح الولايات المتحدة، أو الدفاع عنها وتعزيزها، بالقوة إن لزم الأمر، سواء داخل الدولة أم في المنطقة (في حالة نيكاراغوا، أميركا اللاتينية) برمتها. كان هذا النموذج الذي جرى اعتماده وتعميمه بعد الحرب العالمية الثانية، خلال مرحلة تصفية الاستعمار العالمي، التي فُرضت على القوى الأوروبية بإصرار أميركي. على سبيل المثال، قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بهندسة الانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدق المنتخبة ديمقراطيا، ونصبت مكانه شاه إيران، الذي منح الشركات الأميركية عقود الاستثمارات النفطية (ولم يرجع الأصول التي أممها مصدق إلى الشركات البريطانية)، وأصبح أيضا أحد حراس المصالح الأميركية المفتاحيين في المنطقة النفطية من الشرق الأوسط.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انفتح القسم الأكبر من العالم غير ـ الشيوعي أمام الهيمنة الأميركية بتكتيكات من هذا النوع. كما أصبحت هذه الطريقة المختارة لمحاربة خطر الشيوعية وحركات التمرد والثورة، الأمر الذي استتبع اعتماد الولايات المتحدة استراتيجية معادية للديمقراطية (وحتى أكثر عداء للأنظمة الجماهيرية والاشتراكية/ الشيوعية)، ووضعها أكثر فأكثر في تحالف مع الديكتاتوريات العسكرية القمعية والأنظمة الاستبدادية (وقد تجلى ذلك بأوضح صورة في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية). وتظهر القصص التي أوردها جون بيركنز في كتابه اعترافات قاتل اقتصادي مأجور ، وهي مليئة بالتفاصيل البشعة والمقززة، كيفية حدوث ذلك وتواتره المتكرر. أصبحت مصالح الولايات

المتحدة، بالتالي، أكثر ـ لا أقل ـ عرضة للتهديد في الصراع ضد الشيوعية العالمية. ففي حين استطاعت الولايات المتحدة بسهولة شراء موافقة النخب المحلية الحاكمة، فإن الحاجة إلى قمع وإكراه المعارضة أو الحركات الديمقراطية الاشتراكية (كحركة أليندي في تشيلي) ربطت الولايات المتحدة بتاريخ طويل من العنف الخفي ضد الحركات الشعبية في معظم أرجاء العالم النامي.

جرى تبديد الفائض المالي قيد التدوير عبر بنوك الاستثمارات في نيويورك على مثل هذه المجالات في مختلف أنحاء العالم. قبل عام 1973، كانت معظم الاستثمارات الأميركية ذات طابع مباشر، تهتم أساسا باستغلال الموارد والثروات الخام (النفط والمعادن والمنتجات الزراعية والمواد الخام) أو رعاية أسواق اقتصادية معينة (في قطاع الاتصالات أو صناعة السيارات، إلخ..) في أوربا وأميركا اللاتينية. كانت بنوك نيويورك الاستثمارية نشطة على الدوام عالميا، لكنها بعد عام 1973 أصبحت أكثر نشاطا وفاعلية، وأكثر تركيزا بكثير على إقراض رؤوس الأموال إلى الحكومات الأجنبية[22]. وقد تطلب ذلك تحرير أسواق المال والاعتمادات الدولية، وبدأت الحكومة الأميركية فعليا دعم وتعزيز هذه الاستراتيجية على الصعيد العالمي خلال السبعينيات. تم تشجيع الدول المعدمة على الاقتراض بكثافة، وإن يكن بأسعار فائدة مواتية لأصحاب البنوك في نيويورك[23]. ونظرا لأن تخصيص القروض كان بالعملة الأميركية، فإن أي ارتفاع طفيف، ناهيك بالارتفاعات الحادة في معدلات الفائدة الأميركية، يمكنه بسهولة دفع الدول الضعيفة إلى حد العجز عن إيفاء الديون، وبالتالي تعريض بنوك الاستثمار في نيويورك لخسائر كبيرة.

جاءت أول حالة اختبار رئيسة من هذا النوع في أعقاب «صدمة فولكر»، حيث تخلفت المكسيك عن سداد ديونها عامي 1982 ـ 1984. استطاعت إدارة ريغان، التي فكرت جديا في عامها الأول بسحب دعمها لصندوق النقد الدولي، إيجاد طريقة جمعت فيها سلطات وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي لحل المشكلة، وذلك بإعادة جدولة الديون لقاء إجراء إصلاحات ليبرالية جديدة. أصبحت هذه طريقة العلاج المعيارية فيما أسماه ستيغلتز عام 1982 «تطهير» صندوق النقد الدولي من آثار الكينزية كافة. بعد ذلك، تحول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى مركز ترويج ودعم «أصولية السوق الحر» والعقيدة الليبرالية الجديدة، حيث يطلب من الدول المَدينة، لقاء إعادة جدولة الديون، تنفيذ إصلاحات مؤسساتية، كالخصخصة، وتخفيض الإنفاق على شئون الرعاية الاجتماعية، ووضع قوانين أكثر مرونة لسوق العمل. وهكذا ابتكرت عبارة «التكييف الاقتصادي البنيوي»، وكانت المكسيك إحدى أوائل الدول التي تم جرها إلى ما سوف يصبح قريبا على امتداد العالم طابورا طويلا من أجهزة الدول الليبرالية الجديدة[24].

لكن الحالة المكسيكية أظهرت بوضوح خلافا مفتاحيا بين الممارسة الليبرالية والليبرالية الجديدة. يتحمل الدائنون الليبراليون الخسائر الناجمة عن قرارات الاستثمار الخاطئة، في حين يستخدم الليبراليون الجدد سلطات الدولة والقوى العالمية لإجبار المدنيين على تحمل تكلفة إعادة دفع الديون، دون النظر إلى ما يترتب عن ذلك من تبعات على مستوى معيشة وصلاح حال السكان المحليين. إذا اقتضى ذلك تسليم الأصول إلى الشركات الأجنبية بأرخص الأسعار، فليكن، مع أن ذلك يتناقض على ما

يبدو مع النظرية الليبرالية الجديدة. كما يبين دومينيل وليفي (في الشكلين 8.1 و9.1)[25]، كانت إحدى النتائج إتاحة الفرصة أمام مالكي رأس المال الأميركيين لاقتطاع معدلات عوائد عالية من بقية دول العالم في الثمانينيات والتسعينيات، بحيث يمكن القول إن استعادة سلطة النخبة الاقتصادية أو الطبقة العليا في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم الرأسمالي المتقدم، اعتمدت بشكل كبير على الفوائض المالية المقتطعة من بقية دول العالم، عبر ممارسات التكييف البنيوي والتدفقات المالية الدولية.

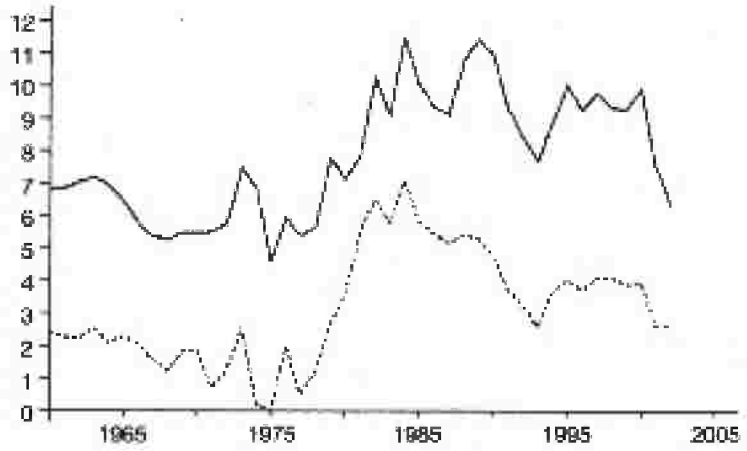

الشكل 8.1 اقتطاع الفوائض من الخارج: معدلات العوائد على الاستثمارات الخارجية والمحلية في الولايات المتحدة، 1960 ـ 2002

المصدر: Dumenil and Levy, «The Economics of US Imperialism»

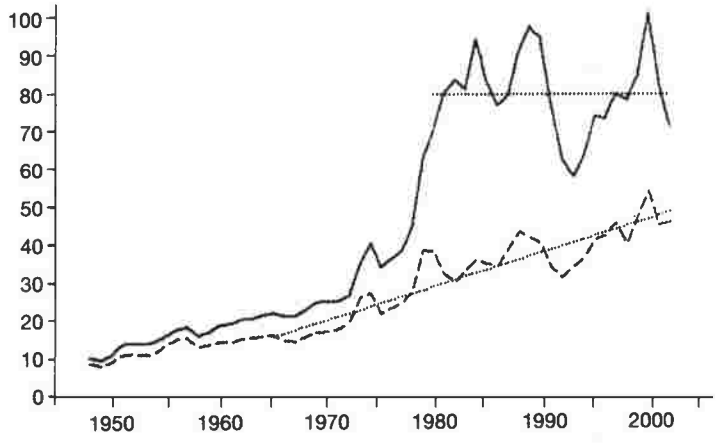

-- أرباح الاستثمار المباشر في الخارج/الأرباح المحلية

الشكل 9..1 تدفق العوائد إلى الولايات المتحدة: الأرباح وعوائد رأس المال من بقية دول العالم بالنسبة إلى الأرباح المحلية

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Dynamics: Towards ANew Phase?»

معنى السلطة الطبقية

ما الذي تعنيه بدقة عبارة «طبقية» في هذا السياق؟ لطالما كان المفهوم مبهما (بل حتى مريبا، كما يقول البعض). غير أن الليبرالية الجديدة تقتضي إعادة تعريف مفهوم «الطبقة» في كل الأحوال، الأمر الذي يطرح مشكلة عويصة. إذا كانت الليبرالية الجديدة أداة لاستعادة السلطة الطبقية، فينبغي أن نستطيع تحديد القوى الطبقية التي تقف وراءها وتستفيد منها، ويصعب فعل ذلك عندما لا تكون «الطبقة» صيغة اجتماعية

ثابتة. استطاعت الطبقات التقليدية في بعض الحالات الارتباط بقاعدة سلطة متينة ومتساوقة (تنتظم في أحيان كثيرة عبر الأسرة وعلاقات القرابة)، لكن الليبرالية الجديدة ترافقت في حالات أخرى مع إعادة صياغة المكونات التي تشكل الطبقة العليا. هاجمت مارغريت ثاتشر، على سبيل المثال، بعض أشكال السلطة الطبقية الراسخة في بريطانيا، فوقفت ضد التقاليد الأرستقراطية التي هيمنت على الجيش والقضاء، وضد النخب الاقتصادية في سوق المال والأعمال في بورصة لندن وفي العديد من المجالات الصناعية، وتحالفت مع الأغنياء الجدد ورجال المال والأعمال المغامرين، الذين تنقصهم الكياسة الإنكليزية المعهودة. لقد دعمت ثاتشرهذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال (أمثال ريتشارد برانسون، واللورد هانسن، وجورج سوروس)، واندعمت بدورها في معظم الأحيان من قبلها، فأثارت حفيظة الجناح التقليدي داخل حزبها المحافظ. كذلك أدى الصعود المطرد في قوة وأهمية الخبراء الماليين، وكبار المدراء التنفيذيين في الشركات الكبيرة، إضافة إلى الاندفاعات المحمومة في قطاعات اقتصادية جديدة كلية (مثل الكومبيوتر والإنترنت ووسائل الإعلام وبيع التجزئة)، إلى تغيير موقع وبنية القوة الاقتصادية للطبقة العليا بشكل مهم في الولايات المتحدة. بمعنى آخر، في حين قد تتمحور الليبرالية الجديدة حول استعادة السلطة الطبقية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة إعادة القوة الاقتصادية إلى فئة الأشخاص نفسها.

إن عبارة «طبقة» تعني أشياء مختلفة في أماكن مختلفة، كما تبين الحالتان المتناقضتان في الولايات المتحدة وبريطانيا، بل يُعتقد غالبا في بعض الحالات (داخل الولايات المتحدة، مثلا) أنها لا تعني شيئا على

الإطلاق. بالأضافة إلى ذلك، ثمة تيارات تمايز قوية في مفهوم الطبقة، من حيث تشكيل وإعادة تشكيل الهوية الطبقية، في أجزاء مختلفة من العالم. تركزت القوة الاقتصادية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين، مثلا، بأيدي فئة صغيرة من الأقلية الإثنية الصينية، وكانت سبل اكتساب تلك القوة الاقتصادية (التي تركزت بكثافة في النشاطات التجارية واستتبعت عمليات محاصرة الأسواق[26]) مختلفة تماما عن مثيلتها في أستراليا أو الولايات المتحدة. كما استمد الاوليغارشيون السبعة قوتهم الاقتصادية في روسيا من الصيغة الجديدة والفريدة تماما لجملة الظروف التي نشأت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

مع ذلك، هناك اتجاهات ونزعات عامة يمكن تحديدها: أولا، الجمع بين امتيازات إدارة وملكية المشاريع الرأسمالية- وقد جرى تقليديا الفصل بينهما- وذلك بدفع تعويضات كبار المدراء التنفيذيين (الإدارة) بواسطة خيارات شراء الأسهم بأسعار مخفضة (حقوق ملكية). تصبح بالتالي قيمة الأسهم والسندات، لا الإنتاج الفعلي، الدليل الذي تهتدي النشاطات الاقتصادية بهديه، وكما تبين لاحقا مع انهيار شركات مثل «إنرون»، قد تصبح إغراءات المضاربة جراء ذلك عارمة إلى درجة تستحيل مقاومتها. النزعة الثانية، تقليص الفجوة التاريخية بشكل دراماتيكي بين فوائد وعوائد أرباح الرأسمال المالي من جهة، وبين الرأسمال الإنتاجي أو الصناعي أو التجاري، الساعي إلى تحقيق الأرباح من جهة ثانية. والمعروف أن هذا الفصل أدى في فترات مختلفة في الماضي إلى صراعات حادة بين الممولين والمنتجين والتجار. في بريطانيا على سبيل المثال، كانت سياسة الحكومة في الستينيات تسعى بالدرجة الأولى إلى تلبية متطلبات

الممولين في بورصة لندن، في أحيان كثيرة على حساب الإضرار بمصالح الصناعة المحلية. وفي الولايات المتحدة، ظهرت على السطح مرارا في فترة الستينيات نزاعات بين شركات التمويل والشركات الصناعية. خلال السبعينيات اختفت معظم تلك الصراعات أو اتخذت أشكالا جديدة، إذ ازدادت باطراد توجهات الشركات الكبيرة نحو التمويل، حتى عندما بقيت منهمكة بالإنتاج، كما في قطاع صناعة السيارات. منذ الثمانينيات تقريبا، لم يعد من غير المألوف أن تعلن الشركات عن خسائر في الإنتاج تعوضها أرباح العمليات المالية (التي شملت كل شيء تقريبا، من عمليات الإقراض والتأمين إلى المضاربة بأسعار العملات المتقلبة وأسواق الأسهم والبضائع آجلة التسليم). ووحدت عمليات الدمج في مختلف القطاعات بين فعاليات الإنتاج والتجارة والتمويل والمقاولة بالعقارات والأملاك الثابتة، بطرق جديدة ولدت شركات وتكتلات متنوعة الخدمات. عندما غيرت شركة «يو. إس. ستيل» («فولاذ الولايات المتحدة») اسمها إلى «يو. إس.إكس» («USX» «الولايات المتحدة X»)، واشترت استثمارات كبيرة في قطاع التأمين، سُئل رئيس مجلس إدارتها، جيمز رودريك، «ما معنى حرف X»، فأجاب ببساطة: «X يعني المال»[27].

ارتبط كل ذلك باندفاع قوي في نشاط وسطوة عالم المال. ومع الازدياد المطرد في تحررها من القيود والعوائق الناظمة التي حددت حتى ذلك الوقت مجال عملها، ازدهرت الفعاليات المالية بشكل غير مسبوق، وشملت في النهاية كل الميادين. فقد عمت موجة ابتكارات مختلف أشكال الخدمات المالية، ولم ينتج عنها أنظمة اتصالات داخلية أكثر تطورا على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضا أنواع جديدة من الأسواق المالية تقوم على

ضمانات القروض والأصول والاشتقاقات ومختلف صيغ التجارة الآجلة. لقد أصبحت الليبرالية الجديدة تعني، باختصار، تمويل كل شيء، الأمر الذي عمق سيطرة المال على مجالات الاقتصاد كافة، وعلى أجهزة الدولة، على الحياة اليومية أيضا، كما بين راندي مارتن[28]. كذلك أدخلت الليبرالية الجديدة سرعة متزايدة في العلاقات التبادلية بين مختلف أرجاء العالم. بدون أدنى شك كان ثمة تحول في موازين القوى من عالم الإنتاج إلى عالم المال، ولم تعد الزيادات في القدرة الصناعية تعني بالضرورة زيادة معدلات دخل الفرد، كما هو الحال في ازدياد تركيز وكثافة الخدمات المالية. لذلك أصبح دعم المؤسسات المالية، وتعزيز مصداقية النظام المالي، الاهتمام المركزي لمجموع الدول الليبرالية الجديدة (مثل المجموعة التي تضم في عضويتها أغنى دول العالم وتعرف باسم «السبع العظام»). في حال حدوث نزاع متخيل بين شارع المال في «وول ستريت» وشارع الصناعة والأعمال في «مين ستريت»، فالأفضلية دائما للأول، مما يعني قيام احتمال حقيقتي بأن تكون أوضاع المال في وول ستريت على ما يرام، في حين تتدهور أوضاع باقي القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة (وبقية دول العالم)، وهذا تحديدا ما حدث في سنوات عدة، خصوصا في التسعينيات. إن الشعار الذي ارتفع كثيرا في الستينيات: «ما ينفع شركة جنرال موترز ينفع أميركا»، تغير جذريا ليصبح في التسعينيات: ما ينفع وول ستريت وحده المهم.

يمكن القول، إذن، إن أحد المراكز الأساسية لتنامي السلطة الطبقية في ظل الليبرالية الجديدة، يتجسد في بروز دور كبار المدراء التنفيذيين، وهم الفاعلون المفتاحيون في مجالس إدارات الشركات الكبيرة، وزعماء الأجهزة المالية والتقنية والقانونية، التي تحيط بالحرم الداخلي للفعاليات

الرأسمالية[29]. مع ذلك، تقلصت إلى حد ما قوة مالكي رأس المال الحقيقيين، حملة الأسهم، ما لم يستطيعوا الحصول على عدد كاف من أصوات أصحاب المصالح يكفي للتأثير في سياسات الشركات. لقد خسر حملة الأسهم الحقيقيون الملايين نتيجة عمليات خداع قام بها كبار المدراء التنفيذيين ومستشاروهم الماليون. كما أتاحت أرباح المضاربات إمكانية جمع ثروات هائلة في فترات قصيرة جدا (والأمثلة على ذلك كثيرة، منها وورن بَفيت وجورج سوروس).

لكن من الخطأ قصر فكرة الطبقة العليا على هذه الفئة وحدها، فانفتاح فرص الابتكار والمغامرة في مجال المال والأعمال، وتوفر هيكليات جديدة للعلاقات التجارية، أفسح المجال أمام ظهور مراحل وعمليات تشكل طبقي جديدة جوهريا. تم جمع ثروات هائلة في قطاعات اقتصادية جديدة، كالتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات (بين غيتس وبول آلن، مثلا)، وفتحت علاقات السوق الجديدة إمكانات واسعة لشراء البضائع بسعر رخيص وبيعها بأسعار باهظة، إن لم يكن فعليا محاصرة أسواق بكاملها، بطرق تسمح بتجميع ثروات هائلة، تمتد أفقيا (كما هو الحال في إمبراطورية روبرت ميردوك الإعلامية العالمية)، أو تتنوع في مختلف مجالات الأعمال، من الإنتاج واستخراج الموارد والثروات، إلى الخدمات المصرفية والمقاولة وتطوير قطاع الأراضي والعقارات وتجارة التجزئة. وقد ترافق ذلك مرارا بقيام علاقات مميزة مع سلطات وأجهزة الدولة، كان لها أيضا دور مفتاحي. رجلا الأعمال الأقرب إلى سوهارتو في إندونيسيا، مثلا، كلاهما قدما فوائد كبيرة لمصالح أسرة سوهارتو المالية، لكنهما استفادا من صلاتهما بأجهزة الدولة لتجميع ثروات هائلة.

قيل إن أحدهما، «مجموعة سليم»، أصبحت بحلول عام 1997 «أكبر تكتل تجاري تعود ملكيته إلى أشخاص صينيين، بأصول تبلغ قيمتها 20 بليون دولار وحوالي خمسمئة شركة». بدأت المجموعة بشركة استثمارات صغيرة نسبيا، واستطاع كارلوس سليم السيطرة على نظام الاتصالات الذي تمت خصخصته حديثا في المكسيك، فحول شركته إلى إمبراطورية عملاقة، تضم مجموعة تكتلات لا تسيطر فقط على شريحة هائلة من الاقتصاد المكسيكي بل تمتد مصالحها لتشمل قطاعا مهما من تجارة التجزئة في الولايات المتحدة (عبر شركات سيركت سيتي»، و «بارنز» و «نوبل»)، ومختلف أنحاء أميركا اللاتينية[30]. في الولايات المتحدة أيضا، أصبحت عائلة والتون واسعة الثراء مع صعود شركة «وول مارت» إلى موقع الريادة في تجارة التجزئة الأميركية، ولكن تحديدا بعد اتحادها مع خطوط الإنتاج الصينية ومحلات بيع التجزئة في العالم. بلا شك، هناك روابط واضحة بين أنواع النشاطات هذه وعالم المال، لكن القدرة غير المعقولة- ليس فقط على تجميع ثروات شخصية ضخمة، بل أيضا على التحكم في قطاعات اقتصادية واسعة- منحت هؤلاء الأشخاص القلائل سلطة اقتصادية هائلة مكنتهم من التأثير في العمليات السياسية. لذلك لا يبدو مستغربا أن القيمة الصافية لثروات أغنى 358 شخصا في العالم عام 1996 «كانت توازي مجموع دخل 45% من أفقر سكان العالم ـ أي 2.3 بليون نسمة». الأسوأ من ذلك «أن أغنى 200 شخص في العالم ضاعفوا قيمة ثرواتهم الصافية بين أعوام 1994 ـ 1998 لتصل إلى أكثر من تريليون دولار، في حين بلغت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيريين في العالم (آنذاك) أكثر من الناتج القومي الإجمالي لأفقر دول العالم النامي، وعدد سكانها البالغ 600 مليون نسمة[31].

ثمة لغز آخر يجب أخذه بالاعتبار في العملية الراديكالية لإعادة تشكيل العلاقات الطبقية. هل لنا أن نعتبر تلك الصيغة الطبقية الجديدة عبر ـ أممية، أم إنها لا تزال قابلة للفهم باعتبارها قائمة حصريا ضمن أطر الدولة ـ الأمة؟ لقد طرح السؤال مرارا، وكثر الجدل حوله، وموقفي تجاهه يتلخص بالتالي: الادعاء بأن الطبقة الحاكمة في أي مكان في العالم حصرت عملياتها في دولة ـ أمة واحدة، وقصرت ولاءاتها لها، قول مبالغ فيه كثيرا من الناحية التاريخية. فالحديث عن طبقة رأسمالية أميركية مقابل طبقة رأسمالية بريطانية أو فرنسية أو ألمانية أو كورية لا يعني الكثير، لأن الروابط الدولية كانت على الدوام وثيقة ومهمة، خصوصا عبر الفعاليات الكولونيالية والكولونيالية الجديدة، والارتباطات عبر- الأممية التي ترجع إلى القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك. لكن هناك بلا شك توسيع وتعميق للروابط عبر ـ الأممية في طور العولمة الليبرالية الجديدة، ومن الحيوي الاعتراف بهذه الارتباطات وإدراكها. لكن ذلك لا يعني أن الزعماء الأفراد داخل هذه الطبقة لا يلحقون أنفسهم بأجهزة دولة محددة، للحصول على المزايا والحمايات التي توفرها لهم. المكان المحدد الذي يرتبطون به مهم، لكنه ليس أكثر استقرارا وثباتا من النشاطات الرأسمالية التي يتابعونها. روبرت ميردوك، مثلا، بدأ حياته في أستراليا، ثم كثف عملياته في بريطانيا، قبل أن ينتقل نهائيا إلى الولايات المتحدة ويحصل على الجنسية الأميركية (بالتأكيد مع تسريع المراحل). لا يقبع ميردوك فوق أو خارج سلطات دولة محددة، لكنه بالأمارة نفسها يمارس تأثيرا سياسيا معتبرا عبر مصالحه الإعلامية في الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا على نطاق عالمي. ربما لذلك أجمع كل رؤساء تحرير

صحفه في العالم، البالغ عددهم 247 شخصا، والمفترض أن يكونوا مستقلين، على تأييد الغزو الأميركي للعراق! بشكل عام، يمكن الحديث عن المصالح الطبقية الرأسمالية الأميركية أو البريطانية أو الكورية بصيغة اختزالية، لأن مصالح الشركات المتحدة الكبيرة، كشركات ميردوك أو كارلوس سليم أو مجموعة سليم، تتغذى من أجهزة دولة محددة وترعاها في الآن ذاته، لكن بإمكان كل واحدة منها، وهذا ما تفعله نموذجيا، ممارسة سلطة طبقية في أكثر من دولة واحدة في الوقت نفسه.

في حين أن هذه المجموعة المتفرقة من الأفراد، المتجذرين في الشركات المتحدة وعوالم التجارة والمال والمقاولة، قد لا تتواطئ بالضرورة كطبقة، وفي حين قد تنشأ توترات مألوفة ومتكررة بين أفرادها، فإن لديهم حد معين من تطابق المصالح يدفعهم عموما إلى إدراك الميزات (وحاليا بعض المخاطر) الناجمة عن العولمة. وبفضل منظمات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، تتوفر لهؤلاء اليوم سبل تبادل الأفكار والتشاور والاتفاق مع القادة السياسيين، بحيث يمارسون تأثيرا هائلا في شئون العالم، ويتمتعون بحرية حركة لا يتمتع بها أي مواطن عادي.

فرصة الحرية

تزداد أهمية التاريخ الحالي لليبرالية الجديدة والتشكل الطبقي والتقبل المطرد لأفكار جمعية مون بيليران، باعتارها الأفكار السائدة في زمننا المعاصر، عندما نقرؤه على خلفية الحجج المضادة التي قدمها كارل بولاني عام 1944 (أي قبل تأسيس جمعية مون بيليران بفترة وجيزة). أشار بولا ني إلى أن معنى الحرية في مجتمع مركب، يصبح مشحونا

ومحفوفا بالتناقضات إلى الدرجة نفسها التي تصبح دوافع الفعل في ذلك المجتمع مقنعة وجذابة. هناك بالتالي نوعان من الحرية، يقول بولاني، خيرة وشريرة. من بين الأمثلة على النوع الثاني ذكر بولاني «حرية استغلال الآخر، أو حرية الحصول على أرباح فاحشة دون تحقيق خدمات مكافئة للمجتمع، أو حرية الاستئثار باختراعات التكنولوجيا ومنع استخدامها للصالح العام، أو حرية جني الأرباح من وراء النكبات والكوارث التي يجري افتعالها وهندستها في الخفاء لتحقيق مصالح خاصة». بيد أن «اقتصاد السوق، الذي ازدهرت في ظله هذه الحريات»، أضاف بولاني، «قدم لنا أيضا حريات نثمنها عاليا، كحرية المعتقد، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية تشكيل أحزاب وجمعيات، وحرية اختيار العمل». في حين قد نتعلق بهذه الحريات كغايات بحد ذاتها- والعديد منا لا يزال كذلك بالتأكيد ـ فإنها تبقى إلى حد بعيد «نتاجا فرعيا لقيام النظام الاقتصادي نفسه، الذي يتحمل أيضا وزر الحريات الشريرة»[33]. وتقدم إجابة بولاني على هذه الازدواجية قراءة غريبة، إذا أخذنا بالاعتبار الهيمنة الراهنة للتفكير الليبرالي الجديد:

إن التحول إلى اقتصاد السوق يتيح فرصا كثيرة، إذ يمكنه أن يصبح فاتحة عهد جديد تعمه الحرية بشكل غير مسبوق؛ ويمكن فيه توسيع وإشاعة الحريات القانونية والفعلية أكثر من أي وقت مضى؛ ويمكن للنظم والضوابط الجديدة تحقيق الحرية ليس فقط للأقلية بل للجميع ـ وليس الحرية كحق حصري تابع للامتياز والثروة، وبالتالي ملوث من مصدره، بل حق واجب يتجاوز بمراحل الأطر الضيقة لعالم السياسة، ويدخل في صميم عملية تنظيم المجتمع ذاته. وهكذا تُضاف إلى الحريات والحقوق

المدنية القديمة ذخيرة حريات جديدة تولدها الرفاهية والطمأنينة، اللتان يوفرهما المجتمع الصناعي للجميع. مثل هذا المجتمع قادر على أن يكون عادلا وحرا في آن معا[34].

أشار بولاني إلى أن سبيل الانتقال إلى هذا المستقبل يعترضه ، للأسف، «العائق الأخلاقي» للطوباوية الليبرالية (واقتبس بولاني أكثر من مرة مقولات هايك مثالا نموذجيا لهذا التقليد الطوباوي):

يجري الهجوم اليوم على التخطيط والتنظيم باعتبارهما إنكار للحرية؛ ويجري الإعلان عن أن حرية العمل التجاري والملكية الخاصة أمران جوهريان للحرية؛ ويقال أن لا مجتمع يقوم على أساسين غيرهما يستحق أن يوصف بأنه حر؛ في حين تُدان الحرية التي يخلقها التنظيم باعتبارها لا حرية؛ وتُشجب العدالة والليبرالية وصلاح الحال التي يوفرها التنظيم باعتبارها مجرد تمويه للعبودية[35].

وهكذا «تنحط» فكرة الحرية «إلى مجرد الدفاع عن حرية العمل التجاري،» الذي لا يعني عمليا إلا الدفاع عن «الحرية الكاملة للذين لا يحتاج دخلهم ورفاهيتهم وطمأنيتهم إلى دعم، وإلقاء فتات الحريات إلى باقي البشر، الذين يجهدون في استخدام حقوقهم الديمقراطية عبثا للحصول على ملجأ يقيهم سلطة أصحاب الأملاك». لكن، كما هو الحال دائما، إذا كان «المجتمع لا يقوم بغياب السلطة والإكراه، وليس ثمة عالم لا مكان للسلطة فيه»، كما يؤكد هايك، فإن السبيل الوحيد لتحقيق وتوطيد الرؤية الليبرالية الطوباوية يكمن في القوة والعنف والاستبداد. إن الطوباوية الليبرالية أو الليبرالية الجديدة، برأي بولاني، محكومة بقدر

الاستبدادية أو حتى الفاشية الصريحة التي تحبطها[36]، فعندما تضيع الحريات الخيّرة تحل محلها الحريات الشريرة.

يبدو تشخيص بولاني ملائما بشكل غريب لحالتنا المرضية المعاصرة، إذ يوفر موقعا استراتيجيا مؤاتيا لفهم نوايا الرئيس بوش، في تأكيده أن «علينا [الولايات المتحدة] كأكبر قوة على وجه الأرض واجب العمل على نشر الحرية». كما يساعد في تفسير أسباب تحول الليبرالية الجديدة إلى هذا الحد من السلطوية والاستبداد والقمعية ومعاداة الديمقراطية، في اللحظة التاريخية نفسها التي «تحمل الإنسانية في يديها فرصة منح الحرية نصرها المبين على أعدائها القدامى»[37]. ويساعدنا أيضا في التركيز على كيفية حصول هذا العدد الكبير من الشركات المتحدة على أرباح خيالية من وراء استغلال نتاجاتها التكنولوجية (مثل أدوية الايدز) ومنع استخدامها في المجال العام، إضافة إلى استغلالها فواجع الحرب (كما في حالة شركة هالبيرتون) والمجاعة والكوارث البيئية. كذلك يثير المخاوف في احتمال أن تكون هذه النكبات أو شبه النكبات (سباقات التسلح والحاجة إلى مواجهة أعداء حقيقيين ووهميين) تم تدبيرها وهندستها في الخفاء لمصلحة تلك الشركات الكبيرة. كما يجعل من الوضوح بمكان سبب توق أصحاب الثروة والنفوذ إلى دعم بعض مفاهيم الحقوق والحريات لهذا الحد، في سياق سعيهم لإقناعنا بطيبتهم واهتمامهم بشئون الكون قاطبة. إن ثلاثين سنة من الحريات الليبرالية الجديدة لم تؤد فقط إلى إعادة السلطة لطبقة راسمالية ضيقة الحدود، بل أنتجت أيضا تكثيفا هائلا لنفوذ وقوة الشركات المتحدة في مجالات الطاقة والإعلام والنقل والصناعات الدوائية وتجارة التجزئة (شركة وول مارت على سبيل المثال)،

بحيث يبدو أن حرية السوق، التي اعتبرها بوش ذروة الطموح الإنساني، ليست في الحقيقة أكثر من أدوات ووسائل ملائمة لنشر سلطة الاحتكارات وثقافة الكوكا كولا في كل مكان، وبلا قيد أو شرط. أضف إلى ذلك أن تأثيرها غير المتكافئ على أجهزة الإعلام والعملية السياسية (بزعامة شركات روبرت ميردوك وشركة فوكس نيوز)، يتيح لهذه الطبقة الحافز والقوة لإقناعنا بأننا جميعا في وضع أفضل من ذي قبل، في ظل الحريات الليبرالية الجديدة. في الواقع، لا بد وأن يبدو العالم مكانا أفضل بالنسبة إلى نخبة تعيش حياتها بدعة ورفاه داخل غيتوياتها المذّهبة، فالليبرالية الجديدة تسبغ حقوقا وحريات على أولئك الذين، كما قد يقول بولاني، «لا يحتاج دخلهم ورفاههم وطمأنينتهم إلى دعم»، وتترك الفتات لبقيتنا. كيف تأتى «لبقيتنا»، إذن، الإذعان بمثل تلك السهولة إلى هذا الوضع؟